منهج

أهل السنة والجماعة

في النقد والحكم على الآخرين

إعداد:
هشام بن إسماعيل الصيني

تقديم الدكتور
عابر بن محمد السفياني

المنتدى الإسلامي

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة
محفوظة للمنتدى الإسلامي بلنـــدن

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
جمادى الآخرة ١٤١٢هـ

ريـــع هذا الكتاب
سوف يصرف إن شاء الله في المشاريع الخيرية تحت إشراف
المنتدى الإسلامي بلندن

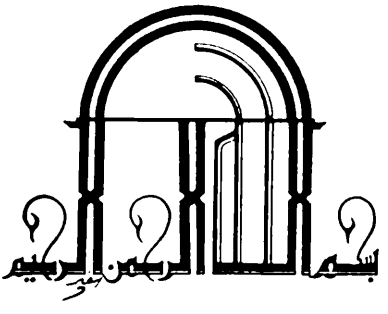
بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينهُ، ونستغفره ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهدِهِ الله فلا مضل له، ومن يضللْ فلا هادي لهُ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاتهِ ولا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون﴾. [آل عمران، الآية: ١٠٢].

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدةٍ وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيرًا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون بهِ والأرحام إنّ الله كان عليكم رقيبًا﴾. [النساء، الآية: ١].

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا﴾. [الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن الفقـه في الدين مراتب، وثمرته عبادة الله سبحانه وتعالى، وقد أمر الله نبيه والمؤمنين بالدعوة إلى سبيله، فقال تعالى: **﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني..﴾**. [يوسف، الآية: ١٠٨].

وَأَتْبَاعُ النبي ﷺ هُمْ أَولَى الناس بالمحافظة على هذا المنهج الذي يدعون إليه.

لقـد تمثل في صحابة رسول الله ﷺ هذا المنهج ظاهرًا وباطنًا، وأقاموا العدل في أنفسهم وأهليهم وديارهم، وكـانت الحقوق التي بينهم محفوظة فلا ظلم ولاغيبة ولابهتان.

كما أن حقـوق الشرع من أمـر بمعـروف ونهي عن منكـر (وحسبـة) (وشورى) (واجتهاد) محفوظة أيضًا.

إن ذلك المجتمع الذي جاهد الصحابة رضوان الله عليهم لتأسيسه، ثم جاهدوا لحمايتـه، تكون من خلال ذلك الجهد الملتزم بأحكام الشرع، وهو جهد بذلته تلك الأنفس البشرية العابدة لله المحتكمة إلى شرائع دينه، التي ترغب في وعده سبحانه وتخـاف من وعيده، وتـرتقي بذلك في درجات الإيمان، ويرتفع معها المجتمع الذي

جاهـدت لتأسيسه حتى بلغ تلك المنزلة الكريمة، وهؤلاء الأصحاب يرفعون البناء ويحمونه ويزينونه، ويصفو ودّ بعضهم لبعض وتتعاون الجهود التي تبذلها تلك الأنفس المؤمنة الخاشعة المتجردة عن حظوظ الدنيا، المتطلعة إلى رضوان الله.

وكانت جميع الوسائل الشرعية بين أيديهم يعملون من خلالها، ويؤدبهم الشرع بها، ويستصلحون بها أحوالهم، لأن البشر يخطئون وخير الخطائين التوابون، وإذا وقع الخطأ في المجتمع فلابد من إصلاحه بصرف النظر عن فاعله، وكانت من تلك الوسائل ما أشرت إليه آنفًا، فإن الصحابة قد عملوا (بالشورى) (والاجتهاد) على أحسن وجهه، وكانت هذه وسائل لتنقية الجماعة الجماعة المسلمة وتطهير مجتمعها مما قد يداخله من أمور غير مشروعة سواء وقعت عن (اجتهاد) أو عن غير (اجتهاد).

والنقد البناء الملتزم بالضوابط الشرعية هو الحصيلة المثلى لتلك الوسائل، وهو من أعظم وسائل الحماية في المحافظة على مقاصد التجمع الإسلامي.

وقد سار علماء أهل السنة والجماعة في أنفسهم وأتباعهم على عمل الصحابة، فكان ميزانهم العـدل، لا ينـظر أحدهم في عمل أخيه إلا بميزان الشرع، واستمروا على المحافظة على هذا الميزان، فحفظ الله به مقاصد الدين في المكلفين، ومصالحهم الخاصة والعامة.

إن المنهج النقدي متمثلاً في تلك الوسائل الشرعية كان يعمل بجميع قوته وحيويته في توازن وشمول، يقوم الرجل من عامة المسلمين ويقول ـ وهو يتلقى الأمر من الوالي ـ لا سمع ولا طاعة حتى يستفسر عن أمر معين، وطلب من ذلك الصلاح والخير، ويقوم العلماء بالتصحيح لبعضهم البعض بلا تخوف ولا استنكـار، ويستـوقف أهـل الحل والعقد قضايا المجتمع محاسبين فيها الكبير والصغير حتى يطمئن الجميع أن مقاصد الشريعة فيها محفوظة، وحقوق المسلمين فيها مصونة، وتخضع جهود بعضهم للنظر والمراجعة والمحاسبة تكثيرًا للحسنات وتقليلاً للسيئات، ويتحقق المطلوب دون مكابرة من أحد، أو ظلم على أحد، أو حزازة في الصدور. فإن وقع أحد في ذلك لم يكن ذلك سبيلاً إلى فرقة أو خصومة تؤدي بالجهد الإسلامي إلى طريق مسدود، وإنما هي طبيعة البشر سرعان ما تدخل في قوله تعالى ـ في وصف المؤمنين ـ: ﴿**والذين إذا فعلوا**

فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم . . ﴾ [آل عمران، الآية: ١٣٥].

ولما كان هذا النقد والمراجعة محققًا لمقاصد الشريعة لم يكن المسلمون ليفرطوا فيه ويضيعوه، بل كانوا حريصين عليه في ضوابطه الشرعية، ولا يزال يثري جهدهم وجهادهم، ويحمي مجتمعهم من سلبياتهم، وينمي ايجابياتهم، وعملهم يقوي بعضه بعضًا كالبنيان المرصوص، وذلك لأن منهجهم في الاعتقاد يمثل العقيدة الصحيحة ـ ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم ـ ولم يزدد هذا البنيان العقائدي إلا قوة، ولم يزده النقد والمراجعة إلا خيرًا.

أما أولئك الذين خالفوا عن منهج الصحابة رضوان الله عليهم في الاعتقاد، فوقعوا في الأهواء ، فإنهم تفرقوا واختلفوا حتى مع محافظتهم على بدعهم ومتابعتهم بعضهم بعضًا على التقليد دون نظر ولا مراجعة ولا محاسبة؛ لأن البدع والأهواء لا تمكنهم من الوحدة في الاتجاه والمقاصد، فهم مختلفون فيما بينهم، وقد كان أهل الشرك هكذا شأنهم ﴿في أمر مختلف يؤفك عنه من أفك . . ﴾ إن الخراصيين لا يتماسك بهم بناء ـ وإن ظن الناس ذلك ـ بل سرعان ما يتصدع حتى وإن أسلم بعضهم لبعض دون نظر ولا تفكر ولا علم.

لقد استمر البنيان الذي بنته الجماعة المسلمة في القرون المفضلة مؤد لمقاصده، محققًا لأهداف الإسلام، محافظًا على صحة الاعتقاد، وجميع ما أصابه لم يكن ليضعف حركة النقد والمراجعة والتصحيح لسلبيان الجهد البشري ـ وهو يحاول الارتفاع إلى مرضات الله ـ وإذا ظن أن أحد هذا البنيان قد ينصدع أمام حدث معين، ويهتز البنيان فعلاً، أو يدخله إعصار، فيتوهم الناظر أنه لم يبق فيه على شيء، وما أن يزول الأعصار حتى يعود البنيان إلى تماسكه وفي جميع أحواله لا تتغير عقيدته وأهدافه وأخلاقه لا قبل الإعصار ـ الذي يكاد يعصف بكل شيء ـ ولا بعده.

ولا أجد تفسيرًا لهذا الأمر إلا أن صحة الاعتقاد في الله مع التجرد لله إذا اجتمع عليها قوم لم يكن ليفرق أهدافهم من شيء، وهذا يفسر أيضًا بقاء الطائفة القائمة بالحق بإذن الله.

وإذا كان هذه هي طبيعة البنيان ـ صحة في الاعتقاد، وتجرد لله، واستمرار لبذل

الجهـد، والتصحيح في مرحلة التـأسيس ومرحلة الحماية لهذا البنيان ـ إذا كان الأمر كذلك، فإن هذا البنيان بنيان له خصائصه ومنهجه النقدي ذي الخصائص الشرعية، ولا يمكن أن يتداخل مع بنيان أهل الأهواء، ولا بنيان أهل الكفر، بل له علاقاته المتميزة مع هذا وذاك.

ولا ريب أن المقاصد الشرعية واحدة، والهدف واحد، إذ هو تحقيق عبادة الله في الأرض، ولكن الوسائل تختلف بإختلاف الجرائم، كذلك المنهج النقدي يختلف من حيث وسائله بحسب درجات المخالفين.

وقد اهتم الباحث بدراسة أهم معالم المنهج النقدي أمام تلك المخلفات والسلبيات التي تداخل بنيان أهل السنة والجماعة، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة بحثه، مبينًا قصده من عنوان بحثه: «**منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم على الآخرين**» في أنه لا يقصد بيان موقف أهل السنة من أهل أهواء أو الملل.

وقد يكون هناك اشتراك في بعض الوسائل والضوابط، لكنه قد اختص ببيان المنهج النقدي بين أهل السنة بعضهم بعضًا، أما من أراد موقف أهل السنة من أهل الأهواء فليرجع إلى موقف الصحابة والأئمة أمثال مالك وأحمد وغيرهما من أئمة السلف، وقد كشف عن ذلك الإمام الشاطبي في كتاب (الاعتصام).

وأما طريقة تعامل أهل السنة مع أهل الملل فقد بينها العلماء في باب السير، وكشف عنها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم).

ولا ريب أن الدعاة في أشد الحاجة إلى معرفة المنهج النقدي عند أهل السنة، وذلك لأنهم أمام النقد والتصحيح والمراجعة للسلبيات والانحرافات ثلاثة أصناف:

● **فريق غلبت عليه المسامحة**، والتنازلات عن التصحيح لقضايا مهمة، لا يمكن أن يصلح حال المسلمين إلا بإصلاحها، وأخذ في التنازل عن طلب إصلاحها، بل وانقطع عن ذلك، وأخذ ينفر ممن يريد أن يصححها، وأصبح همه التنازل حتى عن مميزاته التي كان يتميز بها، وكسب أصحاب المخالفات عن طريق التنازلات، وليس بعجيب أن ينفر هذا الفريق من النقد والتجديد والتصحيح.

● **وفريق مقابل هذا الفريق الأول**؛ لا يتسامح في شيء، ويتناسى أن أصحاب رسول الله ﷺ قد وقع بينهم خلاف في بعض الأمور مع محافظتهم على صحة الاعتقاد، ولكن هذا الفريق لا يريد أن يقع بين الدعاة تفاوت في مسائل الاجتهاد، وهو بلا شك يطلب المستحيل.

● **والفريق الثالث وسط بين الفريقين**؛ لا يتسامح في تغيير منهج الاعتقاد، ويحمل الناس على الاعتقاد الصحيح عن طريق التربية والتعليم، وهدفه تحقيق صحة الاعتقاد على ما كان عليه النبي ﷺ وفي الوقت نفسه يقر بوقوع الخلاف في مسائل الاجتهاد، ويحاول تصحيحها بغير شطط، ولا بأس باستمرار الخلاف فيها مع استمرار طلب الصواب حسب الإمكان، ولا يؤثر بقاء مسائل الخلاف في مسيرة الدعوة، وفي بناء المجتمع الإسلامي.

وهذا البحث الذي قدمه الأخ الباحث هشام بن إسماعيل وفقه الله يخدم قضية المنهج النقدي، ويكشف عن بعض معالمه وضوابطه في مجال موضوع البحث، ويستفيد منه الجميع، والفريق الثاني على الخصوص.

وأخي الباحث له جهد مشكور، وله قدرة جيدة على منهج البحث، وإني أسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأواصي نفسي والدعاة عامة على بذل مزيد من الجهد في الإصلاح، وتجديد العلم في مسائل الاعتقاد وغيرها، وتصحيح الانحرافات، ولا يفتّ في عضدنا وجود أمور لا نرضى عنها في مجال اخلاقيات الدعوة، ونفور كثيرين من المنهج التجديدي، وتنطع آخرين وانغلاقهم في طريقة التفكير والتعامل، كل هذه السلبيات ما ينبغي أن تشغلنا عن استمرار بذل الجهد على المنهج الصحيح حتى تقوم الأمة الواحدة على عقيدة أهل السنة والجماعة، وحينئذ تندحر وتزول آراء أهل الأهواء والملل، ويزول معها سلطانها، ويسلم الناس عامة والمسلمون خاصة من فتنة الكفر والشرك والبدع والنفاق، وهي أشد من فتنة القتل، ولا يكون ذلك إلا بمتابعة أمر رسولنا ﷺ في الاعتقاد والعمل، والحذر من مخالفته في ذلك، كما قال تعالى: ﴿**فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم**﴾. [النور، الآية: ٦٣].

قال ابن كثير في التفسير عند هذه الآية: «الفتنة هي فتنة الكفر والشرك أو البدع أو النفاق». أعاذنا الله من ذلك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله وعلى آله وصحبه أجمعين.

د. عابد السفياني
٤/ ١١/ ١٤١١هـ

المقدمة

إن الحمدَ لله نحمده، ونستعينهُ، ونستغفرهُ ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنَا، وسيئاتِ أعمالنا من يهدِهِ الله فلا مضل لهُ، ومن يضللْ فلا هادي لهُ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله، **﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاتهِ ولا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون﴾**. [آل عمران، الآية: ١٠٢].

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدةٍ وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون بهِ والأرحام إنّ الله كان عليكم رقيبًا﴾. [النساء، الآية: ١].

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا﴾. [الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن أهـل السنـة والجماعة لهم منهج مميز في العقيدة والعمل، لهم منهج في النظر والاستدلال، لهم منهج في المناظرة وبيان الحق، لهم منهج في الدعوة إلى الله تعالى، وهم كذلك لهم منهج في النقد والحكم على الآخرين.

ولـذلـك أحببت أن أسمي هذه الـرسالة بـ **(منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم على الآخرين)**[1] لألفت نظر القارىء إلى حقيقة تغيب عن أذهان كثير من الناس، ألا وهي شمول منهج أهل السنة لكل أمور الحياة، وما ذلك إلا لأن منهج أهل السنة والجماعة هو الامتداد الحقيقي للإسلام الصحيح، وذلك قبل ظهور البدع والمبتدعة.

---

(١) أقصد بكلمة (الآخرين) أهل السنة فقط، وأما الكفار والمبتدعة فلم أقصدهم؛ وإن كانوا يدخلون في البحث في بعض جوانبه، لكن الحديث عنهم له جوانب أخرى لم تذكر هنا، كذلك رجال الحديث ينطبق عليهم هذا البحث بالعموم، ولكن ليس من جهة قبول روايتهم أو ردها، ولا جهة الجرح والتعديل.

وكما ينبغي اتباع أهل السنة والجماعة في العقيدة، فكذلك ينبغي اتباعهم في بقية مناهجهم الأخرى.

ومنهج أهل السنة والجماعة في العقيدة واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، وذلك لأهمية العقيدة في حياة المسلم، والتي يترتب عليها أمور الآخرة أيضًا.

كما أن ما حدث من بدع كثيرة، وهجمات على عقيدة السلف، وظهور معتقدات منحرفة، ومناهج بدعية، وأمثال ذلك، كل ذلك حدى بعلماء أهل السنة والجماعة إلى بيان وتوضيح معتقد السلف، والرد على المخالفين، وتقعيد عقيدة أهل السنة والجماعة، وأبرز من اهتم بهذا الأمر وأنتج فيه نتاجًا عظيمًا هو شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ.

وأما منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم على الآخرين ـ بإطلاق ـ فإنه لم يكتب فيه شيء مجموع إلا شيء يسير، خاصة وأن العلماء في فترة خلت كانت هممهم منصبة على بيان المنهج السوي في الجرح والتعديل لرجال الحديث لعظم أهمية هذا المجال.

وإن كان علم الجرح والتعديل جزءاً من الحكم على الآخرين، إلا أنه مختص برواة الحديث دون غيرهم، وله اعتبارات كثيرة قد لا تعتبر كثيرًا في الحكم على عامة الناس ممن لم يكن من رواة الحديث ورجاله.

إلا أن منهج أهل السنة في النقد والحكم على الآخرين مبثوث في الكتاب والسنة، وكلام كثير من السلف، في بطون الكتب والمؤلفات، والذي قمت به هو جمع كلامهم، وترتيبه والتنسيق بينه في مكان واحد ليسهل الانتفاع به، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه.

*** والذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع هو عدة أمور:**

أولاً: أهمية بيان منهج أهل السنة في النقد والحكم على الآخرين: لكثرة صدور الأحكام من جهات إلى أخرى دون تحري المنهج السليم في إصدار الأحكام، مما أدى إلى الوقوع في أخطاء جسيمة في حق الآخرين.

ثانيًا: حاجة المجتمع إلى أن تكون عنده قواعد عامة في الحكم على الآخرين:

ليكون الحكم بعلم وعدل وإنصاف، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: (لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا يبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم)[1].

ثالثًا: عظم حرمة المؤمن عند الله تعالى. [2]

رابعًا: الآثار السيئة المترتبة بسبب الانحراف عن هذا المنهج: من بخس للناس، وتقطيع الأواصر، وحدوث الفرقة، ووقوع الغيبة والحسد والبغضاء، وغير ذلك من الأدواء الكثيرة، والتي لا تخفي على القارىء لكثرة وقوع هذا الأمر.

وقد قسم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في الحكم على الآخرين، وفيه سبع قواعد: وهي:

القاعدة الأولى: الخوف من الله عز وجل عند الكلام في الآخرين.

القاعدة الثانية: تقديم حسن الظن بالمسلم.

القاعدة الثالثة: الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل وإنصاف.

القاعدة الرابعة: العدل في وصف الآخرين.

القاعدة الخامسة: العبرة بكثرة الفضائل.

القاعدة السادسة: العدل في المفاضلة بين الناس.

القاعدة السابعة: المنهج الصحيح في الحب والبغض.

المبحث الثاني: قواعد عامة لمن يبلغه جرح في غيره، وفيه مقدمة في التحذير من نشر الشائعات، ثم أربع قواعد هي:

القاعدة الأولى: النظر في حال الجارح.

القاعدة الثانية: التثبت من الأخبار.

القاعدة الثالثة: رد الغيبة على المغتاب.

القاعدة الرابعة: كلام الأقران يطوي ولا يروى.

---

(١) انظر منهاج السنة النبوية (٥/٨٣).

(٢) وانظر ما ذكر في المقدمة الأولى من المبحث الأول.

المبحث الثالث: قواعد عامة للمسلم مع غيره، وفيه خمس قواعد: وهي:

القاعدة الأولى: السعادة في معاملة الخلق.

القاعدة الثانية: حال الإنسان مع غيره إذا لاقاه.

القاعدة الثالثة: معاملة من أخطأ في طلبة للحق.

القاعدة الرابعة: ذكر الناس داء، وذكر الله دواء.

القاعدة الخامسة: إعطاء كل ذي حق حقه.

أسأل الله عز وجل أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يبصرنا في أمور ديننا ودنيانا، إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هشام بن إسماعيل بن علي الصيني
في ٢٨/ ٩/ ١٤١٠هـ

المبحث الأول:

قواعد عامة في الحكم على الآخرين

وفيه سبع قواعد وهي:

القاعدة الأولى: الخوف من الله عز وجل عند الكلام في الآخرين.

القاعدة الثانية: تقديم حسن الظن بالمسلم.

القاعدة الثالثة: الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل وإنصاف.

القاعدة الرابعة: العدل في وصف الآخرين.

القاعدة الخامسة: العبرة بكثرة الفضائل.

القاعدة السادسة: العدل في المفاضلة بين الناس.

القاعدة السابعة: المنهج الصحيح في الحب البغض.

القاعدة الأولى
الخوف من الله عز وجل عند الكلام في الآخرين

حرم الله عز وجل الغيبة في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، فقال الله عز وجل في كتابه: **﴿ولا يغتب بعضكم بعضًا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا فكرهتموه﴾** [الحجرات، الآية: ١٢].

وتفسير الغيبة جاء فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: ذكرك أخاك بما يكره. قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته»**[1].

ومعلوم أن النبي ﷺ قرن حرمة الأعراض بحرمة يوم عرفة من الشهر الحرام في البيت الحرام، وذلك فيما رواه أبوبكر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت»**[2].

بل جاءت الأحاديث ببيان أشد مما سبق، فجعلت الخوض في عرض المؤمن أشد من أن ينكح الرجل أمه، فعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«الربا اثنان وسبعون بابًا، أدناها مثل إتيان الرجل أمه، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه»**[3].

وعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من حالت شفاعته دون حد من حدود الله، فقد ضاد الله في أمره، ومن مات وعليه دين فليس بالدينار والدرهم، ولكن بالحسنات والسيئات، ومن خاصم في باطل وهو يعلمه، لم يزل في**

---

(١) رواه مسلم (٤/٢٠٠١).

(٢) المصدر السابق (٢/٨٨٦ ـ ٨٩٢).

(٣) انظر السلسة الصحيحة برقم (١٨٧١).

سخط الله حتى ينزع، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وليس بخارج»[1]

وعن عبد الرحمن بن غنم يبلغ به النبي ﷺ: (خيار عباد الله الذين إذا رُءُوا ذُكِرَ الله، وشرار عباد الله:

المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الأحبة، الباغون للبرآء العنت)[2].

ومعنى الباغون للبراء: العنت أي الذين يحبون أن تقع المشقة للأبرياء، وغالبًا لا يكون هذا إلا عن حسد وحقد.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا معشر من أسلم بلسانه ولم يدخل الإيمان في قلبه لا تؤذوا المسلمين، ولا تعيروهم، ولا تتبعوا عوراتهم، فإن من اتبع عورة أخيه المسلم، تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله**»[3].

وقد كان السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ من أشد الناس بعدًا عن الغيبة والخوف منها.

ومن ذلك ما قاله البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ: سمعت أبا عاصم يقول: «منذ أن عقلت أن الغيبة حرام ما اغتبت أحدًا قط». [4]

وقال البخاري: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا.

قال الذهبي: صدق رحمه الله، ومن ينظر في كلامه في الجرح والتعديل، علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه... حتى إنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا، وهذا

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٧٠) وأبو داود (٢/ ١١٧) والحاكم (٢/ ٢٧) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وانظر السلسلة الصحيحة رقم (٤٣٧) وإرواء الغليل (٢٣١٨).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٧)، وعزاه صاحب حصائد الألسن ص ٦٨ إلى صحيح الترغيب والترهيب، باب الترهيب من النميمة، وهذا الجزء لم يطبع.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٠٣٢) وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/ ٢٠٠) وبنحوه في المسند (٤/ ٤٢١ - ٤٢٤).

(٤) انظر التاريخ الكبير (٤/ ٣٣٦).

والله غاية الورع . [1]

وقال ـ رحمه الله ـ : (ما اغتبت أحدًا قط منذ أن علمت أن الغيبة تضر أهلها) [2].

وقد عمل السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ على محاسبة أنفسهم إذا اغتابوا أحدًا من الناس، فهذا ابن وهب يقول: (نذرت أني كلما اغتبت إنسانًا أن أصوم يومًا، فأجهدني، فكنت اغتاب وأصوم، فنويت كلما اغتبت إنسانًا أن أتصدق بدرهم، فمن حب الدراهم، تركت الغيبة.

قال الذهبي: (هكذا والله كان العلماء، وهذا هو ثمرة العلم النافع.) [3]

بل إن المغتاب في الحقيقة يقدم حسناته إلى من يغتابه، حتى إن عبدالرحمن بن مهدي ـ رحمه الله ـ قال: (لولا أني أكره أن يعصى الله، لتمنيت أن لا يبقى أحد في المصر إلا اغتابني، أي شيء أهنأ من حسنة يجدها الرجل في صحيفته لم يعمل بها). [4]

وأما ما يفعله بعض من ينتسب إلى الدعوة في هذا الوقت من غيبة الآخرين بحجة التقويم والإصلاح، فإنه ينبغي لهم قبل أن يتكلموا في غيرهم أن يتدبروا عدة أمور:

أولًا: يسأل نفسه، ما هو الدافع الحقيقي لكلامه في غيره؟

هل هو الإخلاص والنصح لله ورسوله وللمسلمين؟؟

أم هو هوى خفي، أو جلي؟؟ أم هو حسد وكراهية له؟!!

فإنه كثيرًا ما يقع الأشخاص في غيبة غيرهم بسبب أحد الأمور المذمومة السابقة، ويظن أن دافعه هو النصح وإرادة الخير، وهذا مزلق نفسي دقيق قد لا ينتبه له كثير من الناس إلا بعد تفكر عميق وبإخلاص وتجرد لله تعالى.[5]

ثانيًا: ينظر في هذا الدافع الذي دفعه للكلام في أخيه المسلم، هل هو من الحالات

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٢/٤٣٩).

(٢) المرجع السابق (١٢/٤٤١).

(٣) انظر سير أعلام النبلاء (٩/٢٢٨).

(٤) المرجع السابق (٩/١٩٥).

(٥) وللمعلمي في التنكيل (٢/١٨٠) كلام نفيس جدًا عن اتباع الهوى، ذكر فيه بعض مزالق الهوى الخفية.

التي تجوز فيها الغيبة أم لا؟؟[1]

ثالثًا: أن يتأمل كثيراً قبل أن يقدم على الكلام في الآخرين:

ما هو جوابي عند الله تعالى يوم القيامة إذا سألني: يا عبدي فلان لِمَ قلت في فلان كذا وكذا؟؟

وليتـذكـر أن الله تعالى يقول: ﴿**واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه واعلموا أن الله غفور رحيم**﴾ [البقرة، الاية: ٢٣٥].

وقد قال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ: (أعراض الناس حفرة من حفر النار وقف عليها المحدثون والحكام)[2].

---

(١) وانظر ما ذكره الشوكاني في كتابه: رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة.

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٨).

القاعدة الثانية
تقديم حسن الظن بالمسلم

والأصل في هذه القاعدة هو قوله الله عز وجل: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا**﴾. [الحجرات، الآية: ١٢]. فأمر الله عز وجل بإجتناب كثير من الظن لأن بعض هذا الكثير إثم، واتبع ذلك بالنهي عن التجسس، إشارة إلى أن التجسس لا يقع في الغالب إلا بسبب سوء الظن.

وأمر المسلم ـ في الأصل ـ قائم على الستر وحسن الظن به، ولذلك أمر الله ـ عز وجل ـ المؤمنين بحسن الظن عند سماعهم لقدح في إخوانهم المسلمين، بل وشدد النكير على من تكلم بما سمع من قدح في إخوانه.

ففي حادثة الإفك، عندما قيل ما قيل، بيّن الله عز وجل الموقف الصحيح الذي ينبغي لكل مسلم أن يقفه، فقال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿**لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً. وقالوا هذا إفك مبين**﴾. [النور، الآية: ١٢].

ثم بيّن سبحانه وتعالى أن التلفظ بهذا الكلام ونقله أمر عظيم، فقال سبحانه وتعالى: ﴿**إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم. لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا. سبحانك هذا بهتان عظيم**﴾.

ثم وعظنا الله عز وجل أن نعود في الوقوع في مثل هذا الذنب العظيم فقال: (**يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدًا إن كنتم مؤمنين**﴾. [النور، الآية: ١٧].

وقد بين سبحانه وتعالى أن مجرد نقل الجرح في الآخرين بلا ضرورة شرعية وبلا تثبت وروية «أنه إثم» فقال سبحانه وتعالى: ﴿**لكل امرىء منهم ما اكتسب من الإثم**﴾. [النور، الآية: ١١]. »[1].

---

(١) وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عن الإشاعة والموقف منها.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**»[1].

بوب الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة الصحيح: باب النهي عن الحديث بكل ما سمع.

وأورد تحته الحديث السابق، كما أورد قول الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ لابن وهب: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا أبدًا، وهو يحدث بكل ما سمع.

وقال عبدالرحمن ابن مهدي ـ رحمه الله تعالى ـ: لا يكون الرجل إمامًا يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع.[2].

وقد أمر الله عز وجل بالتثبت من الأخبار فقال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين**﴾. [الحجرات، الآية: ٦] [3].

---

(١) أخرجه مسلم في المقدمة برقم (٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ١٠ ـ ١١)٨

(٣) وستأتي إن شاء الله قاعدة مفصلة عن التثبت في الأخبار.

القاعدة الثالثة
الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل وإنصاف

والأصل في هذه القاعدة هو قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعلمون**﴾ [المائدة، الآية: ٨] وقول الله عز وجل: ﴿**ولا تبخسوا الناس أشيائهم**﴾ [هود، الآية: ٨٥] ونحو ذلك من الآيات.

يقول ابن جرير ـ رحمه الله تعالى ـ في آية المائدة: «يعني بذلك جل ثنائه: يا أيها الذين آمنوا بالله ورسوله محمد، ليكن من أخلاقكم وصفاتكم القيام لله شهداء بالعدل في أوليائكم وأعدائكم، ولا تجوروا في أحكامكم وأفعالكم فتجاوزوا ما حددت لكم في أعدائكم لعداوتهم لكم، ولا تقصروا فيما حددت لكم من أحكامي وحدودي في أوليائكم لو لا يتهم لكم، ولكن انتهوا في جميعهم إلى حدي، واعملوا فيه بأمري.

وأما قوله: ﴿**ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا**﴾، فإنه يقول: ولا يحملنكم عداوة قوم أن لا تعدلوا في حكمكم فيهم وسيرتكم بينهم، فتجوروا عليهم من أجل ما بينكم من العداوة»[1]

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ «والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم، كحال أهل البدع»[2].

وقال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ في ترجمة الفضيل: «قلت: إذا كان مثل كبراء السابقين قد تكلم فيهم الروافض والخوارج، ومثل الفضيل يتكلم فيه، فمن الذي يسلم من السنة الناس، لكن إذا ثبتت إمامة الرجل وفضله، لم يضره ما قيل فيه، **وإنما**

---

(١) انظر تفسير ابن جرير (١٠/٩٥) تحقيق: أحمد شاكر.

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/٣٣٧).

الكلام في العلماء مفتقر إلى وزن بالعدل والورع»[1].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كلام نفيس جدًا، يتضح فيه المنهج الصحيح في الحكم على الآخرين ـ وخاصة العلماء ـ إذا أخطأوا حتى في مسائل الاعتقاد، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ: «قلت: أبو ذر[2] فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة، وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة. وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به، وقد كان قدم إلى بغداد من هراة، فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها إلى الحرم، فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم، كأبي نصر السجزي. وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني، وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه، وهو ممن يرجح طريقة المبغي والثقفي، على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث، وأهل المغرب كانوا يحجون، فيجتمعون به، ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة ويدلهم على أصلها، فيرحل منهم من يرحل إلى المشرق، كما رحل أبوالوليد الباجي، فأخذ طريقة أبي جعفر السمناني الحنفي ـ صاحب القاضي أبي بكر ـ ورحل بعده القاضي أبو بكر بن العربي، فأخذ طريقة أبي المعالي في الإرشاد.

ثم إنه ما من هؤلاء إلا له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين، ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ إبتداء عن المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء، احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك:

- منهم من يعظمهم، لما لهم من المحاسن والفضائل.
- ومنهم من يذمهم، لما وقع في كلامهم من البدع والباطل **وخيار الأمور أوساطها**.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٨/٤٤٨).

(٢) أبو ذر ليس هو أبو ذر الصحابي، وإنما هو: عبد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن غفير الهروي الأنصاري، الحافظ الثقة الفقيه المالكي، أخذ الكلام عن الباقلاني. وصنف مستخرجاً على الصحيحين، توفي سنة ٤٣٤هـ، انظر ترجمته في شذرات الذهب ٣/٢٥٤ وتبين كذب المفتري ص ٢٥٥ والاعلام ٤/٤١، عن درء تعارض العقل والنقل ١/٢٦٨ ت (٣).

وهذا ليس مخصوصًا بهولاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾. [الحشر، الآية: ١٠].

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه، تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ [البقرة، الآية: ٢٨٦][1].

ومن خلال النصوص السابقة: نعلم أنه لا يجوز للإنسان أن يتكلم في غيره - إن احتاج إلى ذلك شرعًا - إلا: (١) بعلم. (٢) وعدل وإنصاف.

فمن تكلم في غيره بغير علم، فهو مخالف للكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، مخالف لقوله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل ذلك كان عنه مسؤولاً﴾ [الإسراء، الآية: ٣٦].

ومن تكلم في غيره بظلم وجور، فقد خالف قوله تعالى: ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾. [المائدة، الآية: ٨].

والكلام في الآخرين بدون علم، أو بظلم وهوى سبب لكثير من التفرق بالقلوب، وحدوث الشحناء والحسد والتباغض، بل سبب الفشل وذهاب وحدة الصف وقوته، والله المستعان.

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (٢/١٠١ - ١٠٣).

القاعدة الرابعة
العدل في وصف الآخرين

وهي جزء من القاعدة السابقة، ولكن لأهميتها أفردت لوحدها. والأصل في هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿**ولا تبخسوا الناس أشيائهم**﴾ [هود، الآية: ٨٥].

والمقصود بالعدل في وصف الآخرين: هو العدل في ذكر المساوىء والمحاسن، والموازنة بينهما.

وثبت أن النبي ﷺ قال: «**كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون**»[١].

فلا أحد يسلم من الخطأ، فلا ينبغي أن تدفن محاسن المرء لخطأ، كما أن الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث.[٢].

ولذلك ينبغي للمسلم إذا وصف غيره ألا يغفل المحاسن لوجود بعض المساوىء، كما لا ينبغي أن يدفن المحاسن ويذكر المساوىء لوجود عداوة أو بغضاء بينه وبين من يصفه، فالله عز وجل قد أدبنا بأحسن أدب وأكمله، فقال سبحانه: ﴿ولا تبخسوا الناس أشيائهم﴾. [هود، الآية: ٨٥].

وإنك لتجد كثيراً ممن يذم غيره بذكر مساوئه، ويغض الطرف عن محاسنه، بسبب الحسد والبغضاء، أو لتنافس مذموم بينهما، وهذا غالبًا ما يقع بين الأقران.[٣]

ولكن المنصفون هم الذين يذكرون المرء بما فيه من خير أو شر ولا يبخسونه حقه، **ولو كان الموصوف مخالفًا لهم في الدين والاعتقاد، أو في المذهب والانتماء.**

---

(١) أخرجه أحمد (٣/١٩٨) والترمذي (٤/٦٥٩) وابن ماجة (٢/١٤٢٠) وانظر صحيح الجامع برقم (٤٥١٥).

(٢) هو لفظ حديث، أخرجه الدارمي (٧٣٧ - ٧٣٨) والدارقطني (١/٢١ - ٢٢) وغيرهما، وقد أفاض ابن القيم - رحمه الله تعالى - في دراسته في تعليقه على سنن أبي داود، انظر عون المعبود (١/١٠٦ - ١٢٥)، وانظر إرواء الغليل (١/٦٠).

(٣) وسيأتي - إن شاء الله تعالى - قاعدة مفصلة عن كلام الأقران بعضهم في بعض، وكيف يكون موقفنا منه.

ومن العلماء الذين برز إنصافهم لغيرهم، الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ.

فمن خلال كتابه القيم ـ سير أعلام النبلاء ـ والذي ترجم فيه لعدد من العلماء الأجلاء، وكذلك لعدد ممن اشتهر بين الناس وكان من أهل البدع أو الفسق أو الإلحاد، تجده لم يبخسهم ما لهم من صفات جيدة، بل أنصفهم بذكر ما لهم وما عليهم.

وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، منها:

(١) قال عن عبدالوارث بن سعيد: (وكان عالمًا مجودًا، ومن أهل الدين والورع، إلا أنه قدري مبتدع) السير (٨/٣٠١).

(٢) وقال عن الحكم بن هشام: (وكان من جبابرة الملوك وفساقهم، ومتمرديهم، وكان فارسًا شجاعًا، فاتكًا ذا دهاء وعتو وظلم، تملك سبعًا وعشرين سنة) السير (٨/٢٥٤).

(٣) وقال عن الواقدي: (والواقدي وإن كان لا نزاع في ضعفه، فهو صادق اللسان كبير القدر) السير (٧/١٤٢).

(٤) وقال عن المأمون الذي تبنى فتنة القول بخلق القرآن وامتحن علماء أهل السنة بذلك: (وكان من رجال بني العباس حزمًا وعزمًا، ورأيًا، وعقلاً، وهيبة، وحلمًا، ومحاسنه كثيرة في الجملة) السير (١٠/٢٧٣).

(٥) وقال في ترجمة الجاحظ الأديب المعتزلي: (العلامة المتبحر ذو الفنون.. وكان أحد الأذكياء.. وكان ماجنًا قليل الدين، له نوادر) السير (١١/٢٥٦).

(٦) وقال عن قرة بن ثابت: (الصابىء الشقي، الحراني، فيلسوف عصره.. وكان يتوقد ذكاء) السير (١٣/٢٨٥).

(٧) وقال في ترجمة أحمد السرخسي: (الفيلسوف البارع، ذو التصانيف أو العباس أحمد بن الطيب.. من بحور العلم الذي لا ينفع) السير (١٣/٤٤٨).

(٨) وقال في ترجمة الخياط المعتزلي: (شيخ المعتزلة البغداديين، له ذكاء مفرط، والتصانيف المهذبة.. وكان من بحور العلم، له جلالة عجيبة عند المعتزلة) السير (١٤/٢٢٠).

(٩) وقال في ترجمة الجبائي: (وكان أبو علي ـ علي بدعته ـ متوسعًا في العلم، سيال الذهن، وهو الذي ذلل الكلام وسهله، ويسر ما صعب منه) السير (١٤/١٨٣).

(١٠) وقال في ترجمة ابن العميد: (كان عجبًا في الترسل والإنشاء والبلاغة، يضرب له المثل، ويقال له الجاحظ الثاني، وقيل بدأت الكتاب بعبدالحميد وختمت بابن العميد. . وكان مع سعة فنونه لا يدري ما الشرع، وكان متفلسفًا، متهمًا بمذهب الأوائل) السير (١٦/١٣٧).

(١١) وقال في ترجمة الشريف المرتضى: (وكان من الأذكياء الأولين، المتبحرين في الكلام والاعتزال، والأدب، والشعر، لكنه إمامي جلد، نسأل الله العفو) السير (١٧/٥٨٩).

وهناك أمثلة كثيرة غير هذه، ومن أراد الاستزادة فعليه بمراجعة سير أعلام النبلاء، يجد بغيته ـ إن شاء الله ـ.

ومنهج الذهبي في العدل في وصف الآخرين، منهج علمي دقيق وهو منهج أهل السنة والجماعة في أحكامهم على غيرهم، وهو نابع من قوله تعالى: ﴿**ولا تبخسوا الناس أشيائهم**﴾ والآيات المشابهة لها.

ولذلك ينبغي لكل من رام الإنصاف أن لا يحيد عن هذا المنهج السوي، وأن يتقي الله عز وجل في وصف لغيره، ويتكلم بعدل وإنصاف والله الموفق لما فيه الخير والصلاح.

القاعدة الخامسة
العبرة بكثرة الفضائل

فإن الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث، فمن غلبت فضائله هفواته، اغتفر له ذلك.

يقول ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله تعالى ـ: «والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه»[1].

وكلمة ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ بمثابة منهج صحيح في الحكم على الشخص الواحد، لأن كل إنسان لا يسلم من الخطأ، ومن قل خطأه وكثر صوابه، فهو على خير كثير.

ومنهج السلف هو اعتبار الغالب على المرء من الصواب أو الخطأ، والنظر إليه بعين الإنصاف.

يقول الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، **وإنما العبر بكثرة المحاسن**»[2]

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ: «قال أبوالحسن الصفار: سمعت أبا سهل الصعلوكي، وسئل عن تفسير أبي بكر القفال، فقال: قدسه من وجه، ودنسه من وجه: أي دنسه من جهة نصره للاعتزال.

قلت ـ الذهبي ـ: قد مرّ موته، والكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، ولعله رجع عنها، وقد يغفر الله له باستفراغه الوسع في طلب الحق ولا قوة إلا بالله»[3].

---

(١) انظر القواعد لابن رجب ص ٣.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٢٠/٤٦).

(٣) انظر سير أعلام النبلاء (١٦/٢٨٥).

وقال في ترجمة ابن حزم: «وصنف في ذلك ـ نفي القياس ـ كتبًا كثيرة، وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فجج العبارة، وسب وجدع، فكان جزاؤه من جنس فعله، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها ونفروا منها، وأحرقت في وقت، واعتنى بها آخرون من العلماء، وفتشوها انتقادًا واستفادة، وأخذًا ومؤاخذة، ورأوا فيها الدر الثمين ممزوجًا في الرصف بالخرز المهين، فتارة يطربون، ومرة يعجبون، ومن تفرده يهزؤون، وفي الجملة فالكمال عزيز، وكل يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ، وكان ينهض بعلوم جمة، ويجيد النقل، ويحسن النظم والنثر، وفيه دين وخير، ومقاصد جميلة، ومصنفاته مفيدة، وقد زهد في الرئاسة، ولزم منزله مكبًا على العلم، فلا نغلو فيه، ولا نجفو عنه، وقد أثنى عليه قبلنا الكبار»[1].

وقد مر كلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ عن المنهج الصحيح في النظر إلى الآخرين، وأنه قد يكون للإنسان من الفضائل الكثيرة ما يكون حريًا لنا أن نغتفر له، ونتجاوز عن قليل خطأه وخاصة إذا كان عن اجتهاد في طلب الحق، ولم يوفق إليه.

ومما قاله ـ رحمه الله تعالى ـ: «**ثم إنه ما من هؤلاء إلا له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين، ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وعدل وإنصاف**، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء، احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسببه ذلك:

- منهم من يعظمهم، لما لهم من المحاسن والفضائل.
- ومنهم من يذمهم، لما وقع في كلامهم من البدع والباطل **وخيار الأمور أوساطها**.

وهذا ليس مخصوصًا بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات ﴿**ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلًا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف**

---

(١) المرجع السابق (١٨/١٨٦ ـ ١٨٧).

رحيم﴾ [الحشر، الآية: ١٠].

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ، وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه، تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ [البقرة، الآية: ٢٨٦] (١).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كلمة لطيفة يمكن أن تعتبر قاعدة مهمة في هذا الباب، يقول فيها: **(العبرة بكمال النهاية لا بنقص البداية)** (٢)

ومن نفيس كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا الباب قوله: «وإنه كثيرًا ما يجتمع في الفعل الواحد، أو في الشخص الواحد الأمران: فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنه أحدهما، **فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر**، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، وقد يمدح الرجل بترك بعض السيئات البدعية الفجورية، لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره على فعل بعض الحسنات السنية البرية، **فهذه طريق الموازنة والمعادلة، ومن سلكه كان قائمًا بالقسط الذي أنزل الله له الكتاب والميزان**» (٣)

«ولا منافاة بين أن يكون الشخص الواحد يرحم من وجه، ويعذب ويبغض ومن وجه آخر» (٤).

«ومن سلك طريق الاعتدال، عظم من يستحق التعظيم، وأحبه وولاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج، والمعتزلة، ومن وافقهم» (٥).

ولكن كثير من الناس من يرى المثالب، ويعمى عن المناقب وفي ذلك يقول الشعبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «والله لو أصبت تسعًا وتسعين مرة، وأخطأت مرة لأعدوا

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (٢/١٠٢).

(٢) انظر منهاج السنة النبوية (٨/٤١٢).

(٣) الفتاوي (١٠/٣٦٦).

(٤) الفتاوي (١٥/٢٩٤).

(٥) منهاج السنة النبوية (٤/٥٤٣).

أمهات المؤمنين، وتأثير عائشة في آخر الإسلام وحمل الدين وتبليغه إلى الأمة وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها. فتأمل هذا الجواب الذي لو جئت بغيره من التفضيل مطلقًا لم تخلص من المعارضة. . فعلى المتكلم في هذا الباب:

(١) أن يعرف أسباب الفضل أولاً.

(٢) ثم درجاتها ونسبة بعضها إلى بعض والموازنة بينها ثانيًا.

(٣) ثم نسبتها إلى من قامت به ـ ثالثًا ـ كثرة وقوة.

(٤) ثم اعتبار تفاوتها بتفاوت محلها رابعًا.

فرب صفة هي كمال لشخص وليست كمالاً لغيره، بل كمال غيره بسواها؛ فكمال خالد بن الوليد بشجاعته وحروبه، وكمال ابن عباس بفقهه وعلمه، وكمال أبي ذر بزهده وتجرده عن الدنيا.

فهذه أربع مقامات يضطر إليها المتكلم في درجات التفضيل.

وتفضيل الأنواع على الأنواع أسهل من تفضيل الأشخاص على الأشخاص، وأبعد من الهوى والغرض.

وههنا نكتة خفية لا ينتبه لها إلا من بصره الله: **وهي أن كثيرًا ممن يتكلم في التفضيل يستشعر نسبته وتعلقه بمن يفضله ولو على بعد، ثم يأخذ في تقريظه وتفضيله، وتكون تلك النسبة والتعلق مهيجة له على التفضيل، والمبالغة فيه، واستقصاء محاسن المفضل، والإغضاء عما سواها، ويكون نظره في المفضل عليه بالعكس ومن تأمل كلام أكثر الناس في هذا الباب رأى غالبه غير سالم من هذا، وهذا مناف لطريقة العلم والعدل التي لا يقبل الله سواها ولا يرضى غيرها.**

ومن هذا تفضيل كثير من أصحاب المذاهب والطرائق وأتباع الشيوخ كل منهم لمذهبه وطريقته أو شيخه، وكذلك الأنساب والقبائل والمدن والحرف والصناعات، فإن كان الرجل ممن لا يشك في علمه وورعه خيف عليه من جهة أخرى: وهو أنه يشهد حظه ونفعه المتعلق بتلك الجهة، ويغيب عن نفع غيره بسواها، لأن نفعه مشاهد له أقرب إليه من علمه بنفع غيره، فيفضل ما كان نفعه وحظه من جهته باعتبار شهوده

على تلك الواحدة»[1].

وقد قيل: كفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه.

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٤/٣٠٨).

القاعدة السادسة
العدل في المفاضلة بين الناس

والأصل في هذه القاعدة قول الله تعالى: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾ [الحجرات، الآية: ١٣] وقول الرسول ﷺ عندما سئل: أي الناس أكرم؟ قال: «أكرمهم عند الله أتقاهم»[١].

والتفضيل بين الناس يكون على وجهين:

(١) تفضيل مطلق.

(٢) وتفضيل مقيد.

أما التفضيل المطلق بين الناس: فيكون على أساس التقوى، وقوة الإيمان ـ ولنا الظاهر والله يتولى السرائر ـ فمن ظهر لنا أنه على تقوى أعظم من غيره كان أحب إلينا.

وأما التفضيل المقيد: فهو بحسب قيده، فإن الناس يتفاضلون في أمور ومواهب وقدرات، فالناس يتفاضلون في العلم، وفي الذكاء والفهم، وفي قوة الحفظ، أو حسن الإدارة والتنظيم، وأمثال ذلك فهنا المفاضلة تكون بحسب الحاجة إليها، وهي مفاضلة مقيدة لا علاقة لها بالأفضلية عند الله تعالى.

فهذا السهروردي يقول عنه الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: (كان يتوقد ذكاء، إلا أنه قليل الدين)[٢].

والأمثلة من ذلك كثيرة.

وقاعدة السلف ـ رضوان الله عليهم ـ أنا لا نقدم إلا من قدمه الله ورسوله، ولا نؤخر إلا من أخره الله ورسوله ﷺ.

كما ينبغي ـ هنا ـ الإشارة إلى أن أعمال القلوب والتفاضل فيها يرفع أصحابها منازل

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٣٥٣) (٤٦٨٩) ومسلم (٤/١٨٤٦).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٢١/٢٠٧).

عليا عند الله تعالى: فإنك ترى الرجل الفاضل ذو الهمة العالية، والعمل الدؤوب في نشر الإسلام، وكثرة العبادة مع طول عمره، ثم تجد من هو أقل منه نشاطًا وعملاً، أو أقصر مه عمرًا أحب إلى الله تعالى من الأول.

* **فمن جهة طول المدة في مقام الدعوة إلى الله تعالى** ونشر دين الإسلام تجد من الأنبياء عليهم السلام من عمّر سنين طويلة، قضاها في عبادة الله عز وجل، والدعوة إلى الإسلام، كنبي الله نوح عليه السلام، وتجد كذلك من هو أقصر منه عمرًا كنبينا محمد ﷺ والذي عاش ما يقارب من ثلاث وعشرين سنة بعد نزول الوحي عليه، ومع ذلك ثبت أن الرسول ﷺ سيد ولد آدم عليه السلام، وفضل على الأنبياء بأمور لم تجتمع لهم، وهو صاحب المقام المحمود، وحامل لواء العز يوم القيامة آدم ومن دونه تحت لوائه يوم القيامة، وما ذلك إلا لما قام في قلبه ﷺ من عظيم كمال التوحيد، وتجريد العبودية لله تعالى.

* **وأما من جهة كثرة العمل والعبادة**، ومفاضلتها بما في القلب فقد وجد من العباد من اشتهر بكثرة الصلاة والصيام والإنفاق في سبيل الله تعالى، وملازمة التقوى والخوف من الله تعالى، كالحسن البصري، وسعيد بن المسيب، وسفيان الثوري، والإمام أحمد، وغيرهم، وهم في أفرادهم بل في مجموعهم لا يصلون رتبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بل الأمة كلها لا تصل إلى رتبة الصديق رضي الله عنه.

ومما يزيد الأمر وضوحًا، أن هناك من الأنبياء من يأتي يوم القيامة ومعه الرجل والرجلان، ومنهم من يأتي وليس معه أحد، وهؤلاء الأنبياء هم ـ ولا شك ـ أفضل عند الله تعالى من أبي بكر وعمر وعثمان وأمثالهم ـ رضي الله عنهم ـ ممن أسلم على يديه كثير من الناس، وفتحت كثير من البلاد في عهدهم، ونشروا فيها الإسلام، وما ذلك إلا لأن ما قام في قلب هؤلاء الأنبياء من التوحيد والعبودية أعظم مما قام في قلوب أولئك ومن أعمالهم، والله يمن على من يشاء، وهو الحكيم العليم.

* **ولذلك ينبغي أن يكون التفضيل بين الأشخاص قائمًا على العدل والإنصاف لا على الهوى والتعصب**، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه وولاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم

الحق ويرحم الخلق»[1].

كما أن التفضيل المطلق في كل الأمور يصعب الحكم به في كثير منها، وذلك لاشتمال كل واحد منهما على فضلية لا توجد في الآخر فيلجأ حينئذ إلى التفصيل، لأن التفضيل بدون التفصيل لا يتسقيم.

يقول ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: «الخلاف في كون عائشة أفضل من فاطمة، أو فاطمة أفضل، **إذا حرر محل التفضيل صار وفاقًا، فالتفضيل بدون التفصيل لا يستقيم.**

● فإن أريد بالفضل كثرة الثواب عند الله عز وجل فذلك أمر لا يطلع عليه إلا بالنص **لأنه بحسب تفاضل أعمال القلوب لا بمجرد أعمال الجوارح، وكم من عاملين أحدهما أكثر عملاً بجوارحه والآخر أرفع درجة منه في الجنة** وإن أريد بالتفضيل التفضل بالعلم، فلا ريب أن عائشة أعلم وأنفع للأمة، وأدت للأمة من العلم ما لم يؤد غيرها، واحتاج إليها خاص الأمة وعامتها.

● وإن أريد بالتفضيل شرف الأصل وجلالة النسب فلا ريب أن فاطمة أفضل، فإنها بضعة من النبي ﷺ وذلك اختصاص لم يشركها فيه غير إخوتها.

● وإن أريد السيادة ففاطمة سيدة نساء الأمة.

وإذا ثبتت وجوه التفضيل وموارد الفضل وأسبابه صار الكلام بعلم وعدل، وأكثر الناس إذا تكلم في التفضيل لم يفصل جهات الفضل، ولم يوازن بينهما، فيبخس الحق، وإن انضاف إلى ذلك نوع تعصيب وهوى لمن يفضله تكلم بالجهل والظلم.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن مسائل عديدة من مسائل التفضيل فأجاب فيها بالتفصيل الشافي:

فمنها أنه سئل عن تفضيل الغني الشاكر على الفقير الصابر أو العكس، فأجاب بما يشفي الصدور فقال: أفضلهما اتقاهما لله، فإن استويا في التقوى استويا في الدرجة..

ومنها أنه سئل عن خديجة وعائشة أمي المؤمنين أيهما أفضل؟ فأجاب بأن سبق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام، ونصرها وقيامها في الدين لم تشركها فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين، وتأثير عائشة في آخر الإسلام وحمل الدين وتبليغه إلى الأمة وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها. فتأمل هذا الجواب

(١) انظر منهاج السنة النبوية (٤/٥٤٣).

الذي لو جئت بغيره من التفضيل مطلقًا لم تخلص من المعارضة . . فعلى المتكلم في هذا الباب :

(١) أن يعرف أسباب الفضل أولاً .

(٢) ثم درجاتها ونسبة بعضها إلى بعض والموازنة بينها ثانيًا .

(٣) ثم نسبتها إلى من قامت به ـ ثالثًا ـ كثرة وقوة .

(٤) ثم اعتبار تفاوتها بتفاوت محلها رابعًا .

فرب صفة هي كمال لشخص وليست كمالاً لغيره، بل كمال غيره بسواها؛ فكمال خالد بن الوليد بشجاعته وحروبه، وكمال ابن عباس بفقهه وعلمه، وكمال أبي ذر بزهده وتجرده عن الدنيا .

فهذه أربع مقامات يضطر إليها المتكلم في درجات التفضيل .

وتفضيل الأنواع على الأنواع أسهل من تفضيل الأشخاص على الأشخاص، وأبعد من الهوى والغرض .

وههنا نكتة خفية لا ينتبه لها إلا من بصره الله : **وهي أن كثيراً ممن يتكلم في التفضيل يستشعر نسبته وتعلقه بمن يفضله ولو على بعد، ثم يأخذ في تقريظه وتفضيله، وتكون تلك النسبة والتعلق مهيجة له على التفضيل، والمبالغة فيه، واستقصاء محاسن المفضل، والإغضاء عما سواها، ويكون نظره في المفضل عليه بالعكس ومن تأمل كلام أكثر الناس في هذا الباب رأى غالبه غير سالم من هذا، وهذا مناف لطريقة العلم والعدل التي لا يقبل الله سواها ولا يرضى غيرها .**

ومن هذا تفضيل كثير من أصحاب المذاهب والطرائق وأتباع الشيوخ كل منهم لمذهبه وطريقته أو شيخه، وكذلك الأنساب والقبائل والمدن والحرف والصناعات، فإن كان الرجل ممن لا يشك في علمه وورعه خيف عليه من جهة أخرى: وهو أنه يشهد حظه ونفعه المتعلق بتلك الجهة، ويغيب عن نفع غيره بسواها، لأن نفعه مشاهد له أقرب إليه من علمه بنفع غيره، فيفضل ما كان نفعه وحظه من جهته باعتبار شهوده ذلك وغيبته عن سواه، فهذه نكت جامعة مختصرة إذا تأملها المنصف عظم انتفاعه بها واستقام له نظره ومناظرته، والله الموفق .)[1]

(١) انظر بدائع الفوائد لابن القيم (٣/١٦١ ـ ١٦٤) باختصار.

القاعدة السابعة
المنهج الصحيح في الحب والبغض

والأصل في هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿**وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا عسى الله أن يتوب عليهم إن الله غفور رحيم**﴾ [التوبة، الآية: ١٠٢].

فمن المسلمين من يجتمع فيه أمران:

- **أمر من الخير فيحب بسببه ويمدح عليه.**
- **وأمر من الشر فيذم بسببه ويبغض من جهته.**

وأما الحب والولاء بإطلاق فهو للمؤمنين، والبغض والبراء بإطلاق - أيضًا - فهو للكافرين، فإن الحب والبغض من أوثق عرى الإيمان، كما ثبت ذلك.[1]

وإنما القاعدة في المسلم الذي يخلط عملاً صالحًا وآخر سيئًا أنه يحب من جهة عمله للصالحات، ويمدح لذلك، ويبغض من جهة عمله للسيئات، ويذم لذلك.

فمن أخطأ أو زلّ فلا ينبغي أن نبغضه ونذمه بإطلاق، كما فعلت الخوارج، فكفرت مرتكبي المعاصي، كما أننا لا نمدحه مدحًا مطلقًا، ولا نوصله إلى درجة أبي بكر وعمر بل وجبريل وميكائيل عليهما السلام، كما فعلت المرجئة، وإنما دين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه.

ونصوص السلف - رحمهم الله تعالى - من أئمة السنة تذكر المنهج الصحيح في هذا الباب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «وإنه كثير ما يجتمع في الفعل الواحد، أو في الشخص الواحد الأمران: فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنه أحدهما، **فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر**، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، وقد يمدح الرجل بترك بعض

(١) انظر مسند أحمد (٤/٢٨٦) والإيمان لابن أبي شيبة (١١٠) والحاكم (٢/٤٨٠) وحسنه الألباني في السلسلة (١٧٢٨).

السيئات البدعية الفجورية، لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره على فعل بعض الحسنات السنية البرية، **فهذا طريق الموازنة والمعادلة، ومن سلكه كان قائمًا بالقسط الذي أنزل الله له الكتاب والميزان»**[1].

ويقول في موضع آخر: «**ولا منافاة بين أن يكون الشخص الواحد يرحم ويحب من وجه، ويعذب ويبغض من وجه آخر**»[2].

«**ومن سلك طريق الاعتدال، عظم من يستحق التعظيم، وأحبه وولاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب ويحب من وجه، ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم..**»[3].

ويقول الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ عن أبي جعفر الباقر: «ولقد كان أبو جعفر إمامًا مجتهدًا، تاليًا لكتاب الله، كبير الشأن، لكن لا يبلغ في القرآن درجة ابن كثير ونحوه، ولا في الفقه درجة أبي الزناد وربيعة، ولا في الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة وابن شهاب، **فلا نحابيه، ولا نحيف عليه، ونحبه في الله لما تجمع فيه من صفات الكمال**»[4].

وينبغي هنا التنبيه إلى أمر مهم، وهو: أن من الناس من يبني الحب والبغض على مدى موافقة الآخرين له.

● **فتجد من يحب فلان من الناس لأنه على مذهبه**، أو طريقته في الدعوة، أو لأنه ضمن جماعته؟!! وأمثال ذلك.

● **ويبغض الآخرين إذا خالفوه في رأي فقهي اجتهادي**، أو نظري عملي، وما شابه ذلك.

وهذا كله دليل على اختلال الإيمان في القلب، لأن هذا الأمر مبني على أوثق عرى الإيمان، فإن كان مختلاً في الواقع، فهو كذلك في القلب.

---

(١) الفتاوى (١٠/٣٦٦).

(٢) الفتاوى (١٥/٢٩٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/٥٤٣).

(٤) انظر سير أعلام النبلاء (٤/٤٠٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في كلام نفيس جدًا ومهم جدًا: «فإن الإنسان عليه أولاً أن يكون أمره لله، وقصده طاعة الله فيما أمر به، وهو يحب صلاح المأمور، أو إقامة الحجة عليه، **فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته، وتنقيص غيره، كان ذلك حمية لا يقبله الله، وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء كان عمله حابطًا**، ثم إذا ردّ عليه ذلك وأوذي أو نسب إلى أنه مخطىء وغرضه فاسد، **طلبت نفسه الانتصار لنفسه، وأتاه الشيطان، فكان مبدأ عمله لله، ثم صار له هوى يطلب به أن ينتصر على من آذاه، وربما اعتدى على ذلك المؤذي.**

وهكذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة، إذا كان كل منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه على السنَّة، **فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم، وإن كان مجتهدًا معذورًا لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم، وإن كان جاهلاً سيء القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله، وتصير مولاتهم ومعاداتهم على أهواء نفوسهم لا على دين الله ورسوله.**

. . **ومن هنا تنشأ الفتن بين الناس**، قال الله تعالى: ﴿**وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله**﴾ [الأنفال، الآية: ٣٩]. فإذا لم يكن الدين كله لله كانت فتنة.[1] * **وأصل الدين أن يكون الحب لله، والبغض لله، والموالاة لله والمعاداة لله، والعبادة لله، والاستعانة بالله**. .

وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمّه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، **بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك له شبهة دين: أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنَّة، وهو الحق، وهو الدين**، فإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام، ولم يكن قصده أن يكون الدين كله

---

(١) وهكذا إذا كان العمل والدعوة ليس كله لله، فإنه ينشأ بسبب ذلك كثير من الفتن، ولعل الواقع أكبر شاهد على ذلك.

لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحمية لنفسه وطائفته، أو الرياء، ليعظم هو ويثني عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعًا، أو لغرض من الدنيا، لم يكن لله، ولم يكن مجاهدًا في سبيل الله، فكيف إذا كان الذي يدعي الحق والسنَّة هو كنظيره، معه حق وباطل، وسنَّة وبدعة، ومع خصمه حق وباطل وسنَّة وبدعة؟!

وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، وكفر بعضهم بعضًا، وفسق بعضهم بعضًا، ولهذا قال الله تعالى فيهم: ﴿**وما تفرق الذين أتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة. وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة**﴾[1]. [البينة، الآية: ٥].

---

(١) انظر منهاج السنة النبوية (٥/٢٥٤ - ٢٥٦) باختصار.

الخلاصـــة:

من خلال القواعد السابقة، نقول: **أنه إذا أراد شخص أن يحكم على غيره ـ بشرط أن يكون الدافع شرعي ـ فإنه ينبغي عليه أن يراعي القواعد السابقة الذكر.**

فيتقي الله عز وجل في نقده وألفاظه، ويخلص النية لله ويتجرد عن الهوى وحظوظ النفس، و لا يتكلم إلا بعلم وعدل وإنصاف ويقدم حسن الظن بالمسلم، ويوازن بين المحاسن والمساوىء، ويجعل لكثرة الحسنات أو قوتها اعتبارها، ويتذكر أن الشخص الواحد غالبًا ما يجتمع فيه أمران، فيحمد ويحب بسبب أحدهما، ويذم ويبغض بسبب الآخر، ثم تكون ألفاظه مهذبة يبتغي بذلك وجه الله تعالى.

فمن سلك هذا السبيل، فيرجى له الصواب والسداد، وعدم التبعة يوم القيامة بما يقول، ومن أخل بشيء مما سبق فقد وقف على حفرة من حفر النار، فلينظر موقع قدمه أن تزل وهو لا يشعر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المبحث الثاني

قواعد عامة
لمن يبلغه جرح في غيره

وفيه تمهيد وأربع قواعد:

تمهيد: التحذير من نشر الشائعات.

القاعدة الأولى: النظر في حال الجارح.

القاعدة الثانية: التثبت من الأخبار.

القاعدة الثالثة: رد الغيبة على المغتاب.

القاعدة الرابعة: كلام الأقران يطوي ولا يروى.

تمهيد
التحذير من نشر الشائعات

المتأمل في الكتاب والسنة، وفي التاريخ بشكل عام يعلم يقينًا ما للشائعات من خطر عظيم، وأثر بليغ، فالشائعات تعتبر من أخطر الأسلحة الفتاكة والمدمّرة للمجتمعات والأشخاص، وكم أقلقت الإشاعة من أبرياء، وحطمت عظماء، وهدمت وشائج، وتسببت في جرائم، وفكّكت من علاقات وصداقات، وكم هزمت من جيوش، وأخرت من سير أقوام؟!

لخطرها وجدنا الدول تهتم بها، والحكام يرقبونها معتبرين إياها مقياس مشاعر الشعب نحو النظام صعودًا أو هبوطًا، وبانين عليها توقعاتهم لأحداث سواء على المستوى المحلي أو الخارجي.

لسنا مبالغين حين نقول إن ما واجهه النبي ﷺ في حديث الإفك، هو حدث الأحداث في تاريخه عليه الصلاة والسلام، فلم يمكر بالمسلمين مكر أشد من تلك الواقعة، وهي مجرد فرية وإشاعة مختلقة بين الله تعالى كذبها، لكنها لولا عناية الله كانت قادرة على أن تعصف بالأخضر واليابس، ولا تبقى على نفس مستقرة مطمئنة، ولقد مكث مجتمع المدينة بأكمله شهرًا كاملاً وهو يصطلي نار تلك الفرية، ويتعذب ضميره وتعصره الإشاعة الهوجاء، حتى نزل الوحي ليضع حدًا لتلك المأساة الفظيعة، وليكون درسًا تربويًا رائعًا لذلك المجتمع، ولكل مجتمع مسلم إلى قيام الساعة، وصدق الله: ﴿**لا تحسبوه شرًا لكم بل هو خيرٌ لكم**﴾. [النور، الآية: ١١].

وللإشاعة قدرة على تفتيت الصف الواحد والرأي الواحد، وتوزيعه وبعثرته، فالناس أمامها بين مصدق ومكذب، ومتردد ومتبلبل، فغدا بها المجتمع الواحد والفئة الواحدة فئات عديدة)[1]

وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**»[2].

(١) انظر الإشاعة لأحمد نوفل ص ١٢٧ ـ ١٢٨ بإختصار وتصرف يسير.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة برقم (٥).

وفي رواية: «**كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع**»[1].

ويقول الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: «اعلم أنه فساد عظيم أن يتكلم الإنسان بكل ما سمع»[2].

* **وأثر الشائعات سيء جد سيء**، وينتج هنا ـ غالبًا ـ آثارًا أخرى أسوأ منها، وفي تاريخ المسلمين من الشائعات الكثيرة التي كانت نتائجها سيئة في ظاهرها قصص كثيرة.

● **منها الشائعة التي انتشرت أن كفار قريش أسلموا**، وذلك بعد الهجرة الأولى للحبشة، كان نتيجتها أن رجع عدد من المسلمين إلى مكة، وقبل دخولهم علموا أن الخبر كذب، فدخل منهم من دخل وعاد من عاد، فأما الذين دخلوا فأصاب بعضهم من عذاب قريش ما كان هو فارٌ منه.. فلله الأمر سبحانه وتعالى.

● **وفي معركة أحد عندما أشاع الكفار أن الرسول ﷺ قتل**، فتّ ذلك في عضد كثير من المسلمين، حتى إن بعضهم ألقى السلاح وترك القتال؟

* وأدت الشائعات الكاذبة ضد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى تجمع أخلاط من المنافقين ودهماء الناس وجهلتهم وأصبحت لهم شوكة، وقتل على إثرها خليفة المسلمين بعد حصاره في بيته وقطع الماء عنه، بل كانت آثار هذه الفتنة، أن قامت حروب بين الصحابة الكرام، كمعركة الجمل وصفين، وخرجت على إثرها الخوارج، وتزندقت الشيعة، وترتب عليها ظهور المرجئة والقدرية الأولى، ثم انتشرت البدع بكثرة، وظهرت فتن وبدع وقلاقل كثيرة ما تزال الأمة الإسلامية تعاني من آثارها إلى اليوم.

● **وفي تاريخ المسلمين، بل وفي سيرة الرسول الكريم ﷺ حادثة عظيمة لها ثقلها الكبير، وأثارها الحميدة في نتائجها، ألا وهي حادثة الإفك.**

حادثة الإفك التي هزت بيت النبوة شهرًا كاملاً، بل هزت المدينة كلها، بل المسلمين كلهم...

(هذا الحادث؛ الإفك، قد كلف أطهر النفوس في تاريخ البشرية كلها آلامًا لا

---

(١) انظر صحيح الجامع برقم (٤٤٨٠).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٦٦/٨).

تطاق، وكلف الأمة المسلمة كلها تجربة من أشق التجارب في تاريخها الطويل، وعلق قلب رسول الله ﷺ، وقلب زوجه عائشة التي يحبها، وقلب أبي بكر الصديق وزوجه، وقلب صفوان بن المعطل.. شهرًا كاملاً، علقها بحبال الشك والقلق والألم الذي لا يطاق)[1].

وفي هذا الحديث ربى الله المؤمنين تربية شديدة، ووعظهم موعظة عظيمة، وهو الحكيم الخبير.

يقول الله تعالى: **﴿إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرًا لكم بل هو خير لكم لكل امرىء منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره له عذاب عظيم﴾**.. [النور، الآية: ١١].

فهم ليسوا فردًا ولا أفرادًا؛ إنما هم عصبة متجمعة ذات هدف واحد، ولم يكن عبدالله بن أبي بن سلول وحده هو الذي أطلق ذلك الإفك، إنما هو الذي تولى معظمه، وهو يمثل عصبة اليهود أو المنافقين الذين عجزوا عن حرب الإسلام جهرة.. وبدأ السياق ببيان تلك الحقيقة ليكشف عن ضخامة الحادث، وعمق جذوره.. ثم سارع بتطمين المسلمين من عاقبة هذا الكيد: **﴿لا تحسبوه شرًا لكم بل هو خير لكم﴾**.

- خير؛ فهو يكشف عن الكائدين للإسلام في شخص رسول الله ﷺ وأهل بيته.
- وهو يكشف للجماعة المسلمة عن ضرورة تحريم القذف، وأخذ القاذفين بالحد..
- **وهو خير أن يكشف الله للجماعة المسلمة بهذه المناسبة عن المنهج القويم في مواجهة مثل هذا الأمر العظيم..**

أما الذين خاضوا في الإفك، فلكل واحد منهم بقدر نصيبه من تلك الخطيئة: **﴿لكل امرىء منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم﴾**. يتناسب نصيبه من ذلك الجرم العظيم..

﴿لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً وقالوا هذا إفك مبين﴾ [النور، الآية: ١٢].

نعم كان هذا هو الأولى.. **أن يظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً، وأن**

---

(١) انظر في ظلال القرآن (٤/٢٤٩٥).

يستبعدوا سقوط أنفسهم في مثل هذه الحمأة. . وامرأة نبيهم الطاهر وأخوهم الصحابي المجاهد هما من أنفسهم، فظن الخير بهما أولى، فإن ما لا يليق بزوج رسول الله ﷺ ولا يليق بصاحبه الذي لم يعلم عنه إلا خيرًا. . كذلك فعل أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري وامرأته رضي الله عنهما. . [وهذا يدل] على أن بعض المسلمين رجع إلى نفسه واستفتى قلبه، فاستبعد أن يقع ما نسب إلى عائشة، وما نسب إلى رجل من المسلمين من معصية لله وخيانة لرسوله، وارتكاس في حمأة الفاحشة لمجرد شبهة لا تقف للمناقشة!

هذه هي الخطوة الأولى في المنهج الذي يفرضه القرآن لمواجهة الأمور؛ خطوة الدليل الباطني الوجداني.

فأما الخطوة الثانية؛ فهي طلب الدليل الخارجي البرهاني الواقعي:

﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾. [النور، الآية: ١٣].

وهذه الفرية الضخمة التي تتناول أعلى المقامات، وأطهر الأعراض، ما كان ينبغي أن تمر هكذا سهلة هينة، وأن تشيع هكذا دون تثبت ولا بينة، **وأن تتقاذفها الألسنة وتلوكها الأفواه دون شاهد ولا دليل: ﴿لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء﴾** وهم لم يفعلوا فهم كاذبون إذن. .

وهاتان الخطوتان: خطوة عرض الأمر على القلب واستفتاء الضمير، وخطوة التثبت بالبينة والدليل. . غفل عنهما المؤمنون في حادث الإفك، وتركوا الخائضين يخضون في عرض رسول الله ﷺ وهو أمر عظيم لولا لطف الله لمس الجماعة كلها البلاء العظيم، فالله يحذرهم أن يعودوا لمثله أبدًا بعد هذا الدرس الأليم: **﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم. .﴾** [النور، الآية: ١٤].

لقد احتسبها الله للجماعة الناشئة درسًا قاسيًا، فأدركهم بفضله ورحمته ولم يمسسهم بعقابه وعذابه، فهي فعلة تستحق العذاب العظيم؛ العذاب الذي يتناسب مع العذاب الذي سببوه للرسول ﷺ وزوجه وصديقه وصاحبه الذي لا يعلم عليه إلا خيرًا. .

والقرآن يرسم لتلك الفترة التي أُفْلِتَ فيها الزّمام، واختلت المقاييس، واضطربت

فيهـا القيم، وضاعت فيها الأصول: ﴿إذ تلقونه بألسنتكم، وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم، وتحسبونه هينًا وهو عند الله عظيم﴾. [النور، الآية: ١٥].

وهي صورة فيها الخفة والاستهتار، وقلة التحرج، وتناول أعظم الأمور وأخطرها بلا مبالاة ولا اهتمام: **﴿إذ تلقونه بألسنتكم﴾**.. **لسان يتلقى عن لسان، بلا تدبر ولا تروٍ ولا فحصٍ وإنعام نظر، حتى لكأن القول لا يمر على الآذان، ولا تتملاه الرءوس، ولا تتـدبره القلوب! ﴿وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم﴾**.. بأفواهكم! لا بوعيكم ولا بعقولكم ولا بقلوبكم.. **﴿وتحسبونه هينًا﴾** أن تقذفوا عرض رسول الله، وأن تدعـوا الألم يعتصر قلبـه وقلب زوجـه وأهله.. **﴿وتحسبـونه هينًا وهو عند الله عظيم﴾**.. وما يعظم عند الله إلا الجليل الضخم الذي تزلزل له الرواسي، وتضج منه الأرض والسماء..

﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم﴾. [النور، الآية: ١٦].

وعندما تصل هذه اللمسة إلى أعماق القلوب فتهزها هزًا، وهي تطلعها على ضخامة ما جنت، وبشاعة ما عملت.. عندئذ يجيء التحذير من العودة إلى مثل هذا الأمر العظيم: ﴿يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدًا إن كنتم مؤمنين﴾. [النور، الآية: ١٧].

﴿يعـظكم﴾.. في أسلوب الـتربية المؤثـر، في أنسب الظروف للسمع والطاعة والاعتبار، مع تضمين اللفظ معنى التحذير من العودة إلى مثل ما كان: **﴿يعظكم الله أن تعـودوا لمثله أبـدًا﴾** ومـع تعليق إيمانهم على الانتفـاع بتلك العـظة **﴿إن كنتم مؤمنين﴾**... **﴿ويبين الله لكم الآيات﴾**.. على مثال ما بين في حديث الإفك **﴿والله عليم حكيم﴾** يعلم البواعث والنوايا والغايات والأهداف، ويعلم مداخل القلوب، ومسارب النفوس، وهو حكيم في علاجها، وتدبير أمرها، ووضع النظم والحدود التي تصلح لها..»[1].

*** والذي ينبغي على المسلم عند سماعه مثل هذه الإشاعات والأخبار أن:**

(١) أن يقدم حسن الظن بأخيه المسلم، وهو طلب الدليل الباطني الوجداني، وأن

---

(١) انظر في ظلال القرآن (٤/ ٢٥٠٠ ـ ٢٥٠٣) باختصار.

ينزل أخيه المسلم بمنزلته، وهذه هي وحدة الصف الداخلي: ﴿**لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً**﴾.

(٢) أن يطلب الدليل الخارجي البرهاني: ﴿**لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء**﴾.

(٣) أن لا يتحدث بما سمعه ولا ينشره، فإن المسلمين لو لم يتكلموا بمثل هذه الشائعات لماتت في مهدها ولم تجد من يحيها إلا من المنافقين: ﴿**ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا..**﴾.

(٤) أن يرد الأمر إلى أولي الأمر، ولا يشيعه بين الناس أبدًا، وهذه قاعدة عامة في كل الأخبار المهمة، والتي لها أثرها الواقعي، كما قال تعالى: ﴿**وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا**﴾ [النساء، الآية: ٨٣].

* والشائعات إذا حوصرت بهذه الأمور الأربعة، فإنه يمكن أن تتفادى آثارها السيئة المترتبة عليها، ولكن ليس الإشكال في هذا بل الإشكال أن هناك فريق من المؤمنين يرضون أن يستمعوا لمثل هذه الإشاعات، هذا فضلاً عن فريق من أصحاب القلوب المريضة التي تحب البحث ونشر مثل هذه الأمور، وقد بين الله ذلك بقوله تعالى: ﴿**وفيكم سماعون لهم**﴾ [التوبة، الآية: ٤٧] أي للمنافقين المغرضين، وهذا هو الداء الكبير، وهو أن يرضى فريق من الناس الاستماع إلى مثل هذه الشائعات، وإلى كلام المنافقين والمغرضين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فأخبر أن المنافقين لو خرجوا في جيش المسلمين ما زادوهم إلا خبالاً، ولكانوا يسعون بينهم مسرعين، يطلبون لهم الفتنة، **وفي المؤمنين من يقبل منهم ويستجيب لهم: (١) إما لظن مخطىء، (٢) أو لنوع من الهوى، (٣) أو لمجموعهما**»[1].

ولذلك فالنقطة الخامسة:

(٥) عدم سماع ما يقوله الكذابون، والمنافقون، والمغتابون، وأصحاب القلوب

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (٢/١٠٥).

المريضة، وعدم الرضى بذلك، كما هو منهج السلف رضوان الله عليهم.[1].

«**والفتنة إذا وقعت عجز العقلاء فيها عن دفع السفهاء، فصار الأكابر [رضي الله عنهم]، عاجزين عن إطفاء الفتنة وكف أهلها، وهذا شأن الفتن، كما قال تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾**. [الأنفال، الآية: ٢٥].

وإذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوث بها إلا من عصمه الله»[2].

* وفي هذا العصر نجد للشائعات دور كبير، بل واستغلت ضد المسلمين استغلالاً كبيرًا، ومثل هذه الشائعات تحدث في الصف ثغرات تخل به، وأحياناً تكون ثغرات كبيرة يصعب سدها؟!!

وخاصة إذا كانت الشائعات مصدرها من داخل الصف، من أناس جهلة، أو لهم هوى خفي، أو ظن مخطىء.

* **وأما أعداء الإسلام فهم يستخدمون الشائعات ضد المسلمين وخاصة علمائهم وقادتهم ودعاتهم، وغالبًا ما يستخدمون في شائعاتهم طريقين:**

(١) إنشاء وتلفيق الأكاذيب والاتهامات بالعلماء والدعاة لزعزعة الثقة بهم، والانصراف عنهم، فكم من العلماء والدعاة قيل فيهم أنهم عملاء، وأصحاب مناصب ودنيا؟!!

(٢) تصيد الأخطاء العلمية والعملية، ونشرها بين الناس، وإعطائها حجمًا كبيرًا، فيزيدون شائعات مكذوبة على أمر صغير، كالشيطان الذي يلقي على الكاهن كلمة صحيحة، وتسعًا وتسعين كذبة؟!

---

(١) كما مر في القاعدة الأولى ص

(٢) انظر منهاج السنة النبوية (٤/٣٤٣).

القاعدة الأولى
النظر في حال الجارح

والأصل في هذه القاعدة هو قول الله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**﴾ [الحجرات، الآية: ٦].

فإن الله عز وجل بين أن التثبت في خبر الفاسق واجب، فأول شيء قبل التثبت من الخبر، هو النظر في حال صاحبه، هل هو عدل أم فاسق؟

ولذلك ينبغي النظر في حال الجارح، فقد يكون بينه وبين المجروح عداوة، أو حسد وبغضاء، أو تنافس مذموم، أو هو من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض، أو يكون الجارح ـ أصلاً ـ غير مرضي في دينه وأمانته.. الخ.

قال السخاوي: «رأي ابن عبدالبر أن أهل العلم لا يقبل فيهم الجرح إلا ببيان واضح، **فإذا انضم لذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول**».[1]

ويقول السبكي: «بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكّوه، وندر جارحوه، **وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه**، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا لو فتحنا هذا الباب، أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقة لما سلم لنا أحد من الأئمة؛ إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون»[2].

---

(١) انظر فتح المغيث (٣/٣٢٨).

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢/٩).

القاعدة الثانية
التثبت من الأخبار

وهذه القاعدة أصل عظيم في تلقي الأخبار والرواية والعمل بها، والأصل فيها هو قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين**﴾ [الحجرات، الآية: ٦].

يقول الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله تعالى ـ: (وقد دلت هذه الآية من سورة الحجرات على أمرين:

الأول منهما: أن الفاسق إن جاء بنبأ ممكن معرفة حقيقته، وهل ما قاله فيه الفاسق حق أو كذب، فإنه يجب فيه التثبت.

والثاني: هو ما استدل عليه بها أهل الأصول من قبول خبر العدل، لأنه قوله تعالى: ﴿**إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**﴾ يدل بدليل خطابه، أعني مفهوم مخالفته أن الجائي بنبأ إن كان غير فاسق بل عدلاً لا يلزم التبين في نبئه على قراءة: فتبينوا، ولا على التثبت على قراءة: فتثبتوا، وهو كذلك»[1].

* **وينبغي هنا التنبيه إلى أمر مهم**، وهو ما قام به علماء الرجال في نقدهم، في التفريق بين الضابط وغير الضابط، والحافظ وغير الحافظ.

وليس المقام مقام كلام عن منهج علماء الرجال في الجرح والتعديل، بقدر ما هو بيان للمنهج السليم في تلقى الأخبار عامة وفي كل الأمور؛ سواء كانت في رواية الأحاديث أو في نقل الفتاوي عن العلماء، أو في نقل كلام أشخاص آخرين.. الخ.

فإنه يجب التفريق بين الراوي للخبر إذا كان جيد الحفظ أو سيء الحفظ، وإذا كان جيد الفهم أو رديء الفهم، أو جيد التعبير أو رديئه، فضلاً عن التثبت في صدقه وأمانته.

فإن الخبر إذا جاء به إنسان سيء الحفظ أو سيء الفهم أو رديء التعبير عيي الكلام،

---

(١) انظر أضواء البيان (٦٢٧/٧).

فهذا لابد من التثبت من خبره، لأن الغالب عليه أنه ينقص من الخبر ما يكون فيه تقيد لما أطلق أو تفسير لما أجمل وما شابه ذلك، أو يعبر عنه بفهمه السقيم فيجعل الأمر عكس مراد المتكلم، ويذكر عنه كلامًا لم يقله ولم يرده المتكلم، أو ينقص منه ما هو مهم في الحقيقة غير مهم في نظر الناقل السيء الفهم، أو يعبر عما فهمه بتعبير خاطىء يفهم منه المستمع خلاف مراد المتكلم، وقد تجتمع كل هذه الأمور في شخص واحد فتكون الطامة في نقله للأخبار.

ومن كانت فيه إحدى هذه الصفات أو قريب منها، فضلاً عن جميعها، فمثله لابد من التثبت من أخباره ـ إن كانت مهمة ـ أو الإعراض عنها كلية، إن لم يكن لها أهمية.

*** وفي هذا العصر، كثيراً ما ينقل أناس فتاوى عن علماء خلاف ما أفتى به العالم، وما ذلك إلا بسبب سوء حفظهم وسوء فهم، وأحيانًا يضاف إليهما سوء تعبيرهم، والواقع أكبر شاهد؟!!**

*** وكذلك كثيراً ما تتناقل أخبار عن أشخاص أو هيئات لا أساس لها من الصحة، وما ذلك إلا بسبب من الأسباب الآنفة الذكر، هذا إذا حملنا المتكلم على الصدق والبراءة من تهمة الكذب.**

يقول الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ: «المؤمن وقاف حتى يتبين»[1].

فالضابط في هذه المسألة: أن من عرف عنه الصدق والدين، وجودة الحفظ والفهم، وحسن التعبير والأداء، فإننا نقبل خبره دون تثبت، ومن اختلت فيه صفة من هذه الصفات، أو ما شابهها ـ مثل كلام الأقران بعضهم في بعض ـ فإنه يحتاج إلى التثبت في خبره، وخاصة إن كان الخبر يترتب عليه أمورًا مهمة.

وقد قيل: «**وما آفة الأخبار إلا رواتها**».

وفي نقل الأخبار، سواء كانت فتاوى عن علماء، أو كلام صادر من أشخاص أو هيئات، فالأفضل فيه نقل الكلام بنصه كاملاً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، تجنبًا في الوقوع في بعض الآفات المذكورة آنفًا، وفي الحديث إشارة إلى هذا المعنى، في قوله ﷺ: «**نضر الله عبدًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها، وبلغها من لم يسمعها، فرب**

---

(١) انظر الفتاوى (١٠/٣٨٢).

حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه. .»[1]

ففي قوله ﷺ: «**فحفظها ووعاها**» إشارة إلى الحفظ السليم والفهم المستقيم.

وفي قوله ﷺ: «**وبلغها من لم يسمعها**» إشارة إلى أداء الكلام بنصه.

وفي قوله ﷺ: «**فرب حامل فقه لا فقه له**» إشارة إلى صاحب الفهم الضعيف.

وفي قوله ﷺ: «**ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**» إشارة إلى تفاوت الأفهام، وأن سامع الخبر قد يستنبط مما سمع ما لم يستنبطه الراوي.

وهذا الحديث من جوامع الكلام الذي أوتيه الرسول ﷺ.

---

(١) انظر مسند الإمام أحمد (٤/٨٢) وصحيح الترغيب والترهيب (٨٧).

القاعدة الثالثة
رد الغيبة على المغتاب

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**من ذبّ عن عرض أخيه بالغيبة، كان حقًا على الله أن يعتقه من النار**»(١).

ومن سمع الغيبة ورضي بها فهو مشارك في الإثم للقائل، كما أنّ رادّ الغيبة عن عرض أخيه له أجر عظيم: «**كان حقًا على الله أن يعتقه من النار**».

وكان السلف عليهم رضوان الله، يعملون على رد الغيبة على المتكلم.

قال سفيان بن الحصين: «كنت جالسًا عند إياس بن معاوية، فمر رجل، فنلت منه، فقال: اسكت. ثم قال لي سفيان: هل غزوت الروم؟ قلت: لا. قال: غزوت الترك؟ قلت: لا. قال: سلم منك الروم، وسلم منك الترك، ولم يسلم منك أخوك المسلم؟! قال: فما عدت إلى ذلك بعد». (٢)

وَذُكِرَ عن إبراهيم بن أدهم ـ رحمه الله تعالى ـ «أنه أضاف أناسًا، فلما قعدوا على الطعام، جعلوا يتناولون رجلًا. فقال إبراهيم: إن الذين كانوا قبلنا، كانوا يأكلون الخبز قبل اللحم وأنتم بدأتم باللحم قبل الخبز»(٣).

* **ولذلك ينبغي لكل مسلم غيور على دينه أن لا يرضى أن يغتاب بحضرته أحد من الناس**، لأنه إن رضي فقد شاركهم في الإثم، وإن لم يستطع أن يردهم عن معصيتهم فلا ينبغي له أن يبقى معهم في المجلس، بل يخرج منه.

* **كما ينبغي أن يحذر من الوقوع في الغيبة بحجة تقويم الرجال ومصلحة الدعوة؟!** فإن هذا مزلق وقع فيه كثير من الناس، يظنون أن ما يقومون به من غيبة لإخوانهم هو

---

(١) أخرجه أحمد (٦/٤٦١) وانظر صحيح الجامع برقم (٦٢٤٠).

(٢) انظر تنبيه الغافلين (١/١٧٨).

(٣) انظر تنبيه الغافلين (١/١٧٦).

من باب المصلحة والنصيحة وفي الحقيقة تكون دوافعهم دوافع أخرى خفية لم ينتبهوا إليها[1]

(١) وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية بكلام مهم ونفيس عن بعض الدوافع الظاهرة والخفية للغيبة، انظر مجموع الفتاوى (٢٨/٢٣٦ - ٢٣٨).

القاعدة الرابعة
كلام الأقران لا يقبل ويطوى ولا يروى

كلام الأقران يطوى ولا يروى، وهي قاعدة قررها جمهور السلف رضوان الله عليهم.

يقول ابن عباس رضي الله عنه: «خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض، فإنهم يتغايرون تغاير التيوس في الزريبة»[1]

قال مالك بن دينار: «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض، فإنهم أشد تحاسدًا من التيوس تنصب لهم الشاة الضارب، فينب هذا من ههنا، وهذا من ههنا».[2]

ويقول الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرًا من العصور سلم منه أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس».[3].

ويقول ابن عبدالبر: «إن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير، في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عباس، ومالك بن دينار، وأبوحازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهادًا، فلا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ولا حجة توجبه».[4]

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله (٢/١٨٥).

(٢) المصدر السابق (٢/١٨٥ ـ ١٨٦) وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/٩).

(٣) انظر ميزان الاعتدال (١/١١١).

(٤) انظر جامع بيان العلم وفضله (٢/١٨٦ ـ ١٨٧).

وكلام الأقران بعضهم في بعض الحامل عليه الحسد والتنافس المذموم، سواء كان هذا التنافس في أمور الدنيا كالتجارة، والمناصب العالية، أو في أمور الآخرة كطلاب العلم والعلماء والدعاة، وقلما يسلم منه أحد.

* **والقاعدة في هذا الأمر**: أنه إذا بلغ المسلم قدحًا في إخوانه وبان له أنه من قبيل كلام الأقران، فإنه يجب عليه أن يرده ولا يلتفت إليه.

وهذا المنهج هو الذي سار عليه السلف الصالح، ونبهوا عليه كابن عباس رضي الله عنه، ومالك بن دينار وابن عبدالبر والذهبي وأمثالهم من أئمة السلف.

ومن أبرز من اتضح هذا المنهج في كتبه، الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ حيث أورد عدداً من كلام الأقران بعضهم في بعض ثم تعقبه بتعليقات جياد.

يقول ـ رحمه الله تعالى ـ: «**كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى**»[1].

ومن الأمثلة على كلام الأقران:

(١) **قال الذهبي في ترجمة رجاء بن حيوة**: «قال مكحول: ما زلت مضطلعًا على من ناوأني حتى عاونهم عليّ رجاء بن حيوة، وذلك أنه كان سيد أهل الشام في أنفسهم.

قلت (الذهبي): كان ما بينهما فاسدًا، ومازال الأقران ينال بعضهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان، فلا يلتفت إلى قول أحد منهما في الآخر». السير (٤/٥٨٨).

(٢) **وقال أيضًا**: «وأما كلام النسائي فيه ـ يعني أحمد بن صالح ـ فكلام موتور، لأنه آذى النسائي، وطرده من مجلسه، فقال فيه: ليس بثقة». السير (١١/٨٣).

وقال في موضع آخر: «وكان سبب تضعيف النسائي له، أن أحمد بن صالح كان لا يحدث أحدًا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، فكان يحدثه، ويبذل له علمه، وكان يذهب مذهب زائدة بن قدامة، فأتى النسائي ليسمع منه، فدخل بلا إذن، ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه أنكره، وأمر بإخراجه، فضعفه النسائي لهذا». السير (١٢/١٦٧ ـ ١٦٨).

(٣) **وقال الحسن بن محمد بن جابر**: «سمعت محمد بن يحيى ـ الذهلي ـ يقول قال لنا

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٠/٩٢).

لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك وتكلم فيه». السير (١٢/ ٤٥٣) وتاريخ بغداد (٢/ ٣٠).

وقال الذهبي عما حدث بين الذهلي والبخاري: «ومازال الكلام الكبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يلوي عليه بمفرده». السير (١٢/ ٢٨٥).

وقال السبكي: «ولا يرتاب المنصف أن محمد بن يحيى الذهلي لحقته آفة الحسد التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة». انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٣٠).

ومن عدل الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ الذي يشاد بذكره، ويحفظ له، أنه على ما كان من الذهلي، إلا أنه لم يتكلم فيه ولم يجرحه بشيء، بل أخرج له في صحيحه، وهذا خلق كريم لا يقوم به إلا النبلاء، والله يغفر لنا ولهم.

(٤) **وقال الذهبي في ترجمة مطين**: «وكان متقنًا، وقد تكلم فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وتكلم هو في ابن عثمان، فلا يعتد غالبًا بكلام الأقران، **لا سيما إذا كان بينهما منافسة**، فقد عدد ابن عثمان لمطين نحوًا من ثلاثة أوهام، **فكان ماذا؟! ومطين أوثق** الرجلين، ويكفيه تزكية مثل الدارقطني له». السير (١٤/ ٤٢).

(٥) **وقال في ترجمة ابن مندة**: قلت: «لا نعبأ بقولك ـ يقصد أبا نعيم ـ **في خصمك للعداوة السائرة**، كما لا نسمع أيضًا قوله فيك، فلقد رأيت لابن مندة حطًا مقذعًا على أبي نعيم وتبديعًا، وما لا أحب ذكره، وكل منهما فصدوق في نفسه، غير متهم في نقله بحمد الله». السير (١٧/ ٣٤).

وما ذكر من الأمثلة السابقة إلا ليعلم القارىء أن كلام الأقران بعضهم في بعض لا يكاد يسلم منه إلا القليل، ولذلك ينبغي على المسلم إذا بلغه كلام من كلام الأقران أن ينظر فيه، فإذا تحقق أن الحامل عليه حسد ومنافسة ولا تدعمه الحجة، أو لا فائدة في الكلام أصلاً، فعليه أن:

(١) **يرده ولا يقبله**.

(٢) **أن يطويه ولا يرويه**؛ لتصفوا النفوس، ولا تحدث العداوة والبغضاء والتفرق.

والله الموفق لما يحبه ويرضاه.

وإذا لم يقدر لك ما تظن أنهم يفعلون معك، فالأمر في ذلك إلى الله لا لهم، فإنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فإذا ذممتهم على ما لم يقدر كان من ضعف يقينك، فلا تخفهم، ولا ترجهم، ولا تذمهم من جهة نفسك وهواك، ولكن من حمده الله ورسوله فهو المحمود، ومن ذمه الله ورسوله فهو المذموم»[1].

ولأبي حازم كلمة جميلة جداً، يقول ابن عيينة سمعت أبا حازم يقول: «لا تعادين رجلاً ولا تناصبه العداء، حتى تنظر إلى سريرته بينه وبين الله، فإن يكن له سريرة حسنة، فإن الله لم يكن ليخذله بعداوتك، وإن كانت له سريرة رديئة، فقد كفاك مساوئه، ولو أردت أن تعمل به أكثر من معاصي الله لم تقدر»[2].

(١) انظر الفتاوى (١/٥١ ـ ٥٢).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٦/٩٨).

المبحث الثالث:

قواعد عامة للمسلم مع غيره

وفيه أربع قواعد:

القاعدة الأولى: السعادة في معاملة الخلق.

القاعدة الثانية: حال الإنسان مع غيره إذا لاقاه.

القاعدة الثالثة: معاملة من أخطأ في طلبه للحق.

القاعدة الرابعة: ذكر الناس داء، وذكر الله دواء.

القاعدة الخامسة: إعطاء كل ذي حق حقه.

القاعدة الأولى
السعادة في معاملة الخلق

السعادة في معاملة الخلق تكون نابعة عن النية الصحيحة في معاملتهم، فحبه لهم أو بغضه إياهم، وما يأتيهم من فعل أو يتركه، أو ما يقوم به من حركة أو سكنة، إذ كان كله لله تعالى وعلى يقين من أمر الله تعالى، فإنه يجد السعادة في معاملتهم.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كلام نفيس جدًا في بيان السعادة في معاملة الخلق، يقول فيه: (والسعادة في معاملة الخلق: **أن تعاملهم لله**، فترجو الله فيهم، ولا ترجوهم في الله، وتخافه فيهم، ولا تخافهم في الله، وتحسن إليهم رجاء ثواب الله لا لمكافئتهم، وتكف عن ظلمهم خوفًا من الله، لا منهم، كما جاء في الأثر: «ارج الله في الناس، ولا ترج الناس في الله، وخف الله في الناس، ولا تخف الناس في الله».

أي: لا تفعل شيئًا من أنواع العبادات والقرب لأجلهم، لا رجاء مدحهم، ولا خوفًا من ذمهم، بل ارج الله، ولا تخفهم في الله، فيما تأتي وما تذر، بل افعل ما أمرت به، وإن كرهوا، وفي الحديث: (إن من ضعف اليقين أن ترضي الناس بسخط الله، أو تذمهم على ما لم يؤتك الله)[1] فإن اليقين يتضمن:

(١) اليقين في القيام بأمر الله، وما وعد الله أهل طاعته.

(٢) ويتضمن: اليقين بقدر الله وخلقه وتدبيره.

فإذا أرضيتهم بسخط الله لم تكن موقنًا، لا بوعده ولا برزقه فإنه إنما يحمل الإنسان على ذلك: إما ميل إلى ما في أيديهم من الدنيا، فيترك القيام فيهم بأمر الله لما يرجوه منهم، وإما ضعف تصديق بما وعد الله أهل طاعته من النصر والتأييد والثواب في الدنيا والآخرة، فإنك إذا أرضيت الله نصرك ورزقك وكفاك مؤنتهم فإرضاؤهم بسخطه إنما يكون خوفًا منهم ورجاء لهم، وذلك من ضعف اليقين.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/١٠٦) (١٠/٤١) وفي سنده عطية العوفي.

القاعدة الثانية

حال الانسان مع غيره إذا لاقاه

كثيرًا ما يلتقي الإنسان بغيره، سواء في المسجد أو في الشارع، أو في العمل، في المنزل، أو في أي مكان، فكيف تكون حاله مع من التقى معه.

للسلف رضـوان الله عليهم منهـج فريـد في أحوالهم مع من يلتقون معهم في أي مكان.

يقول عبدالرحمن بن مهدي: كان يقال: «**إذا التقى الرجل الرجل فوقه في العلم، فهو يوم غنيمته، وإذا لقى من هو مثله، دارسه وتعلم منه، وإذا لقي من دونه، تواضع له وعلمه**، ولا يكون إمامًا في العلم من حدث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا من حدث عن كل أحد، ولا من يحدث بالشاذ، والحفظ للإتقان». [1]

*** ومن الأمثلة على ذلك من سير السلف رضوان الله عليهم:**

مذاكرة الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ لوكيع بن الجراح العلم.

قال أبو بكر المروزي: «قال: سمعت أبا عبد الله يقول: كنت أذاكر وكيعًا بحديث الثوري، فكان إذا صلى العشاء الآخرة خرج من المسجد إلى منزله، فكنت أذاكره، فربما ذكرة تسعة أحاديث أو العشرة فاحفظها، فإذا دخل قال لي أصحاب الحديث أمل علينا، فأملها عليهم فيكتبونها»[2].

وكان أبوزرعة الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ يذاكر الإمام أحمد في الحديث كثيرًا، ومن ذلك: ما قاله عبدالله بن الإمام أحمد: «سمعت أبا زرعة يقول: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث. فقيل له: ما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب». [3]

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٩).

(٢) انظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٦١.

(٣) انظر مناقب الإمام أحمد ص ٨٥٩

وهذا جمع من المحدثين الكبار يجلسون مع بعضهم البعض يتذاكرون الحديث، يقول إسحاق بن راهوية: «كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول يحيى بن معين من بينهم: وطريق كذا. فأقول: أليس قد صح بإجماع منا. فيقولون: نعم. فأقول: ما مراده، ما تفسيره، ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل».[1]

وهناك أمثلة كثيرة أخرى مبثوثة في كتب التراجم والسير.

---

(١) المصدر السابق ص ٦٣.

القاعدة الثالثة
معاملة من أخطأ في طلبه للحق

يقول الله تعالى: ﴿**ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرًا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين**﴾. [البقرة، الآية: ٢٨٦].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ «رحمه الله تعالى: (ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه، تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿**ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا**﴾»[1]

فإذا اجتهد الإنسان في طلب الحق من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في ذلك فهو مغفور له بنص الآية السابقة، كما أنه إذا استفرغ العالم وسعه في طلبه للحق من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في بعض مسائل الاعتقاد، فإنه لا يبدع ولا يهجر من أجل خطئه، وإن كان يقال إن قوله قول مبتدع، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون مبتدعًا، فكما أن القول الكفر لا يلزم منه أن يكون صاحبه كافرًا، فكذلك لا يلزم أن يكون قائل البدعة مبتدعًا، وكما أن تكفير المعين يحتاج إلى توفر شروط وانتفاء موانع، فكذلك تبديع المعين يحتاج إلى توفر شروط وانتفاء موانع وعلى هذا فلا نبدع الحافظ ابن حجر العسقلاني، ولا القاضي أبي بكر بن العربي، وأمثالهما، لأننا علمنا من سيرتهم تحريهم للحق وبحثهم عن السنّة. فمن كان كذلك نبين خطأه وأنه وافق الفرقة الفلانية في هذه المسألة وإن كان ليس هو منهم، ولا على منهجهم في الاعتقاد». [2]

ولو أننا كلما أخطأ إمام في اجتهاده خطأ مغفور له فيه ـ لاستفراغه الوسع في طلبه للحق ومن مصادره الصحيحة ـ قمنا عليه وبدعناه وهجرناه لما سلم لنا كثير من العلماء،

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (٢/١٠٣).

(٢) انظر ما ذكره ابن تيمية في الفتاوي (٢٨/٢٣٣ ـ ٢٣٤).

والله يغفر للجميع.

أما من أخذ دينه من غير جهة الرسول ﷺ فهذا مبتدع في مصدره وفي قوله ومعتقده.

يقول الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولو أنا كلما أخطأ إمام خطأ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفور له، قمنا عليه وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا ابن نصر، ولا ابن مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو الهادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[1].

ويقول: «ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الإتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن»[2].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «الناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم، وعدم تأثيمهم في مسائل الفروع والأصول، **ونحن نذكر أصولاً جامعة نافعة.**

الأصل الأول: أنه هل يمكن كل أحد أن يعرف الحق باجتهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع، وإذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل إلى الحق، بل قال ما أعتقد أنه هو الحق في نفس الأمر، ولم يكن هو الحق في نفس الأمر، هل يستحق أن يعاقب أم لا؟

[والجواب] أنه ليس كل من اجتهد واستدل يمكنه معرفة الحق ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأمورًا أو فعل محظورًا..

فالمجتهد المستدل ـ من إمام، وحاكم، وعالم، وناظر، ومناظر، ومفت، وغير ذلك ـ إذا اجتهد واستدل، فاتقى الله ما استطاع، كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة.. وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله..»[3]

ويقول في موضع آخر: «ومما يتعلق بهذا الباب أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم قد

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٤/٤٠).

(٢) المصدر السابق (٢٠/٤٦).

(٣) انظر منهاج السنة النبوية (٥/٨٤ ـ ١٢٥) باختصار.

يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونًا بالظن، ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين.

(١) طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل، واتباعه عليه.

(٢) وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحًا في ولايته، وتقواه بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان وكلا هذين الطرفين فاسد.

والخوارج والروافض، وغيرهم، من ذوي الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا، ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم، وأحبه، وولاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه.

هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة، ومن وافقهم. . »[1].

---

(١) انظر منهاج السنة النبوية (٤/٥٤٣).

القاعدة الرابعة
ذكر الناس داء، وذكر الله دواء

قال ابن عون: «ذكر الناس داء، وذكر الله دواء».

قلت (الذهبي): «إي والله، فالعجب منا ومن جهلنا، كيف ندع الدواء ونقتحم الداء؟! قال الله تعالى: ﴿**فاذكروني أذكركم**﴾ [البقرة، الآية: ١٥٣] ﴿**ولذكر الله أكبر**﴾ [العنكبوت، الآية: ٤٦] وقال: ﴿**الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله، ألا بذكر الله تطمئن القلوب**﴾ [الرعد، الآية: ٢٩] ولكن لا يتهيأ ذلك إلا بتوفيق الله، ومن أدمن الدعاء ولازم قرع الباب فتح له.[١].

* وهناك آيات كثيرة في حفظ اللسان، والترهيب من إطلاقة بغير تدبر؛ منها قول الله تعالى: ﴿**ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد**﴾ [ق، الآية: ١٨] وقوله تعالى: ﴿**ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا**﴾ [الإسراء، الآية: ٣٦] ويقول سبحانه وتعالى: ﴿**ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها**﴾ [الكهف، الآية: ٤٩]. وغيرها من الآيات.

* وثبت في الصحيح قوله ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت**»[٢].

وقوله ﷺ: «**من يضمن لي ما بين لحييه، وما بين رجليه، أضمن له الجنة**»[٣].

وقوله ﷺ: «**من صمت نجا**»[٤].

وفي المقابل وردت أحاديث كثيرة في فضل ذكر الله تعالى، وكتب السنة والأذكار مليئة بها.

فالعاقل خصم نفسه، ومن تدبر ما ورد في حفظ اللسان عن اللغو، وفضل الذكر، فإنه ولا شك سيشغل نفسه بما يعود عليه بالخير في الدنيا والآخرة.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٦/٣٦٩).

(٢) البخاري برقم (٦٠١٨) ومسلم (١/٦٨).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٤٧٤).

(٤) انظر السلسلة الصحيحة برقم (٥٣٦).

القاعدة الخامسة
إعطاء كل ذي حق حقه

وهي قريبة من قاعدة العدل في وصف الآخرين، ولكن ههنا المراد منها، الاقتصار على بيان ما يتميز به كل إنسان عن غيره.

فقد يبرع أحدهم في العلم، والآخر في الجهاد، والآخر في الدعوة، وهكذا.

يقول الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «الكتابة مسلمة لابن البواب، كما أن اقرأ الأمة أبي بن كعب، وأقضاهم علي، وأفرضهم زيد، وأعلمهم بالتأويل ابن عباس، وأمينهم أبـوعبيدة، وعـابرهم محمد بن سيرين، وأصدقهم لهجة أبو ذر، وفقيه الأمة مالك، ومحدثهم أحمد بن حنبل، ولغويهم أبو عبيد، وشاعرهم أبوتمام، وعابدهم الفضيل، وحافظهم سفيان الثوري، وأخباريهم الواقدي، وزاهدهم معرف الكرخي، ونحويهم سيبـويه، وعـروضيهم الخليل، وخـطيبهم ابن نبـاته، ومنشئهم القاضي الفاضل، وفارسهم خالد بن الوليد. رحمهم الله»[1]

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٧/٣١٩).

أهم المراجع

* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل/محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي.
* الايمان/ ابن أبي شيبة، تحقيق الألباني، نشر دار الأرقم ـ الكويت.
* أضواء البيان/ محمد الأمين الشنقيطي، طبع الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
* بدائع الفوائد/ ابن قيم الجوزية، دار الفكر.
* التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل/ عبدالرحمن المعلمي، تحقيق الألباني، الطبعة الثانية، طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية.
* تنبيه الغافلين/ السمرقندي، تحقيق عبدالعزيز الوكيل، الطبعة الثانية، دار الشروق.
* تاريخ بغداد/ الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي.
* جامع بيان العلم وفضله/ ابن عبدالبر، دار الفكر.
* جامع البيان عن تأويل القرآن/ ابن جرير الطبري، تحقيق أحمد شاكر، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية.
* حصائد الألسن/ حسين العوايشة، الطبعة الثانية، دار عمار.
* حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ أبونعيم الأصفهاني دار الكتب العلمية، بيروت.
* درء تعارض العقل والنقل/ ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
* سلسلة الأحاديث الصحيحة/ الألباني، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي.
* سنن ابن ماجة/ محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.
* سنن الدارمي/ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق عبدالله بن هاشم اليماني، طبعة ١٤٠٤هـ، الناشر حديث أكادمي.
* سير أعلام النبلاء/ الذهبي، الطبعة الثانية، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

* **صحيح مسلم**/ مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.
* **صحيح سنن الترمذي**/ الألباني الطبعة، الأولى، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
* **صحيح الجامع الصغير**/ الألباني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي.
* **صحيح البخاري مع شرح ابن حجر**/ الطبعة الأولى، دار الريان للتراث.
* **صحيح الترغيب والترهيب**/ الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي.
* **طبقات الشافعية الكبرى**/ عبدالوهاب السبكي، تحقيق: الحلو والطناحي دار إحياء الكتب العربية.
* **عون المعبود**/ محمد العظيم آبادي، تحقيق: عبدالرحمن عثمان الطبعة الثانية، المكتبة السلفية بالمدينة.
* **في ظلال القرآن**/ سيد قطب الطبعة التاسعة، دار الشروق.
* **القواعد في الفقه الاسلامي**/ ابن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت.
* **منهاج السنة النبوية**/ ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، طبعة جامعة الإمام.
* **المسند**/ الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي.
* **مجموع فتاوي شيخ الاسلام أحمد بن تيمية**/ جمع عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبعة الرئاسة العامة لشئون الحرمين.
* **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**/ الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت.
* **مناقب الامام أحمد بن حنبل**/ ابن الجوزي، الطبعة الأولى دار الآفاق الجديدة، بيروت.

فهرست المواضيع

الموضـــــوع **الصفحة**

تقديم: د. عابد السفياني ٥
المقدمة ١١
المبحث الأول: قواعد عامة في الحكم على الآخرين ١٥
القاعدة الأولى: الخوف من الله عز وجل عند الكلام في الآخرين ١٧
القاعدة الثانية: تقديم حسن الظن بالمسلم ٢١
القاعدة الثالثة: الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل وإنصاف ٢٣
القاعدة الرابعة: العدل في وصف الآخرين ٢٧
القاعدة الخامسة: العبرة بكثرة الفضائل ٣٠
القاعدة السادسة: العدل في المفاضلة بين النساء ٣٥
القاعدة السابعة: المنهج الصحيح في الحب والبغض ٣٩
المبحث الثاني: قواعد عامة لمن يبلغه جرح في غيره ٤٥
تمهيد: التحذير من نشر الشائعات ٤٧
القاعدة الأولى: النظر في حال الجارح ٥٥
القاعدة الثانية: التثبت من الأخبار ٥٦
القاعدة الثالثة: رد الغيبة على المغتاب ٥٩
القاعدة الرابعة: كلام الأقران يطوي ولا يروي ٦١
المبحث الثالث: قواعد عامة للمسلم مع غيره ٦٥
القاعدة الأولى: السعادة في معاملة الخلق ٦٧
القاعدة الثانية: حال الإنسان مع غيره إذا لاقاه ٦٨
القاعدة الثالثة: معاملة من أخطأ في طلبه للحق ٧٠
القاعدة الرابعة: ذكر الناس داء وذكر الله دواء ٧٣
القاعدة الخامسة: إعطاء كل ذي حق حقه ٧٤
أهم المراجع: ٧٥